الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي**

**كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

**قسم: العلوم التجارية**

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم تجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

# الاقليمية الجديدة ودورها في جذب وتفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر

# دراسة حالة المكسيك للفترة 1995-2016


**إعداد الطلبة:**

**حميتي نور الهدى**

**إشراف الأستاذة:**

**د. رحيمة بوصبيع صالح**


**لجنة المناقشة:**

| الاسم واللقب | الرتبة | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|---|
| – د. جوادي نور الدين | أستاذ محاضر قسم أ | جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي | رئيساً |
| – د. رحيمة بوصبيع صالح | أستاذ محاضر قسم ب | جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي | مشرفاً ومقرراً |
| – د. نذير غنية | أستاذ محاضر قسم أ | جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي | مناقشاً |

**السنة الجامعية: 2017/ 2018**

**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي**

**كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

**قسم: العلوم التجارية**


مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم تجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

# الاقليمية الجديدة ودورها في جذب وتفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر

# دراسة حالة المكسيك للفترة 1995-2016


**إعداد الطلبة:**

**حميتي نور الهدى**

**إشراف الأستاذة:**

**د. رحيمة بوصبيع صالح**


**لجنة المناقشة:**

| الاسم واللقب | الرتبة | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|---|
| – د. جوادي نور الدين | أستاذ محاضر قسم أ | جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي | رئيساً |
| – د. رحيمة بوصبيع صالح | أستاذ محاضر قسم ب | جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي | مشرفاً ومقرراً |
| – د. نذير غنية | أستاذ محاضر قسم أ | جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي | مناقشاً |

**السنة الجامعية: 2017/ 2018**

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾

«يوسف 76»

# إهداء

# كلمة شكر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

رب أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين.

سورة النمل الآية 19

**الملخص:**

ساهمت الإقليمية الجديدة في تكوين فضاءات اقتصادية إقليمية بين دول متقدمة وأخرى نامية، من مثل منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية "NAFTA" الذي يجمع بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، وذلك قصد الحصول على عدة مغانم من جراء هذا الانضمام من بينها جذب وتفعيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا لما تحققه هذه الاستثمارات من عوائد على الدول المضيفة، مما زاد من سعي الدول في استغلال الفرص المتاحة، والعمل قدر الامكان للاستفادة منها.

شملت هذه الدراسة في الجانب النظري المفاهيم العامة حول الإقليمية الجديدة،كما تناولنا فيه الدراسات السابقة والمشابهة والفرق بينها وبين هذه الدراسة، أما الجانب التطبيقي لهذه الدراسة فقد تم فيه دراسة وتحليل مدى قدرة الاقليمية الجديدة على جذب وتفعيل الاستثمارات الأجنبية من خلال طرح نموذج منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA، وتحليل إحصائيات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالجوانب التنظيمية للنافتا باتخاذ المكسيك كنموذج.

**الكلمات المفتاحية** : الاقليمية الجديدة، الاستثمار الأجنبي المباشر، التكامل الاقتصادي، المكسيك، النافتا .

**Abstract**

The new regional contribution has contributed to the formation of regional economic spaces between developed and developing countries, such as the North American Free Trade Area (NAFTA), which combines the United States of America, Canada and Mexico, in order to obtain several benefits from this accession, including attracting and activating foreign investments This is because these investments generate returns on the host countries, which has increased the efforts of States to exploit the opportunities available; and to work as much as possible to benefit from them.

This study included the general concepts of the new regional, as well as previous and similar studies and the differences between them and this study. The practical aspect of this study was the study and analysis of the ability of the new region to attract and activate foreign investments through the introduction of the North American Free Trade Area (NAFTA) model, analyzing the statistics of FDI flows and its relation to the organizational aspects of NAFTA as a model model, as mexico.

**Key words**: New regionalization; Foreign direct investment; Economic integration; Mexico; NAFT*A.*

# فهرس المحتويات

| المحتويات | الصفحة |
|---|---|
| **الإهداء**..... | IV |
| **كلمة شكر وتقدير**..... | V |
| **الملخص**..... | VI |
| **فهرس المحتويات**..... | VII |
| **قائمة الجداول**..... | X |
| **مقدمة عامة**..... | أ – د |
| **الفصل الأول: الادبيات النظرية للإقليمية الجديدة والاستثمار الاجنبي المباشر**..... | 01 |
| **تمهيد**..... | 02 |
| **المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للإقليمية الجديدة**..... | 03 |
| المطلب الأول: نشأة التكامل الاقتصادي و الاقليمية الجديدة..... | 03 |
| المطلب الثاني: الاقليمية الجديدة (مفهوم، سمات، دوافع الظهور) والفرق بينها وبين التكامل التقليدي..... | 06 |
| المطلب الثالث: ايجابيات وسلبيات الاقليمية الجديدة..... | 12 |
| **المبحث الثاني :مفاهيم اساسية حول الاستثمار الاجنبي المباشر**..... | 14 |
| المطلب الاول : مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر ودوافع اجتذابه من قبل الدول المضيفة..... | 14 |
| المطلب الثاني : إيجابيات و سلبيات الاستثمار المباشر الأجنبي..... | 16 |
| **المبحث الثالث: الدراسات السابقة و المشابهة**..... | 18 |
| المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة والمشابهة..... | 18 |
| المطلب الثاني: الفرق بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة والمشابهة..... | 25 |
| **خلاصة الفصل**..... | 26 |
| **الفصل الثاني: دور منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية في تنامي الاستثمارات في المكسيك**..... | 27 |
| **تمهيد**..... | 28 |
| **المبحث الأول: الجوانب التنظيمية للإقليمية الجديدة وعلاقتها بالاستثمار الاجنبي المباشر النافتا أنموذجاً**..... | 29 |
| المطلب الأول: الاقليمية الجديدة لدول أمريكا الشمالية النافتا "النشأة والأهداف"..... | 29 |

المطلب الثاني: الجوانب المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر في النافتا ..... 31
**المبحث الثاني: الطريقة والادوات المعتمدة في الدراسة التحليلية** ..... 35
المطلب الأول: الطريقة المعتمدة في الدراسة..... 35
المطلب الثاني: عرض ومناقشة بيانات المتغيرات التي تؤثر على الاستثمار الاجنبي المباشر ضمن النافتا 37
**خلاصة الفصل**..... 46
خاتمة..... 47
قائمة المصادر والمراجع..... 50

# قائمة الجداول

| رقم الجدول | عنوان الجدول | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| (01-01) | مقارنة بين صيغتي التكامل الاقتصادي المنهج التقليدي والجديدة | 11 |
| (01-02) | العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للمكسيك في اتفاقية النافتا | 39-38 |
| (02-02) | نتائج تقدير النموذج الخطي للاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة 1995-2016 | 40 |
| (03-02) | يوضح تطور التجارة البينية لتجمع النافتا 1995-2016 | 43 |

# مقدمة عامة

تكاثفت التغيرات الاقتصادية عبر العقود الأخيرة من القرن الماضي مساهمة في رفع معدلات التشابك والترابط الاقتصادي بشكل كبير معتمدة في ذلك على معدلات التحرر التجاري والمالي لتتشكل بذلك علاقات اقتصادية دولية ألغيت فيها مظاهر القطرية لصالح الإقليمية، وذلك في شكل «تكامل اقتصادي » تعد الإقليمية الجديدة مرحلة متقدمة منه تم التوجه إليها بعد الاستيفاء التاريخي لمراحل التكامل الاقتصادي.

شُكلت الإقليمية الجديدة بتمحور مجموعة من الدول النامية حول إحدى دول «المركز المتقدمة» –أو مجموعة من الدول–، لتشير بذلك إلى أي سياسة ترمي إلى الحد من الحواجز التجارية بين مجموعة فرعية من البلدان، بغض النظر عن تقاربها الجغرافي والاقتصادي.....

ولقد كان من أبرز النقاط التي يركز عليها قيام تكتل اقتصادي هو تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر لكونه المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي ووجود ارتباط قوي بين معدلات الاستثمار ومعدلات النمو والتنمية الاقتصادية ودرجة النمو الاقتصادي للدول، فضلا عن أن الاستثمارات الأجنبية مصدر من مصادر تمويل المشرعات التنموية والحصول على التكنولوجيا اللازمة لتحقيق الرقي والنمو الاقتصادي.

تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على الاقليمية الجديدة ودورها في جذب وتفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث نحاول فيها اجراء مقاربة للإقليمية الجديدة والاستثمار الاجنبي المباشر بدراسة حالة المكسيك بعد انضمامها الى اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية_NAFTA_ و مما لاشك فيه هو وجود اثار اما ايجابية او سلبية قد تحدثها هاته الاتفاقية في الاستثمار الاجنبي المباشر المتجه للمكسيك، ومن هذا المدخل يدور جدل على قدر كبير من الأهمية حول مدى اسهام أطر الاقليمية الجديدة وأسسها في جذب وتفعيل الاستثمار في اقتصاديات الدول المنضوية تحتها.

**الإشكالية:**

بناء على ما سبق بدأت اشكالية الظاهرتين «الاقليمية الجديدة» و «الاستثمار الاجنبي المباشر» تخترق الاشكالات الراهنة، وبدأت اهميتها كموضوع بحث يتصاعد ليتصبح ظاهرة معاصرة تستوجب الدراسة والبحث، من خلال هذا الطرح وفي اطار الهدف العام للدراسة ارتأينا صياغة اشكالية موضوع الدراسة كالاتي :

**ما مدى مساهمة الاقليمية الجديدة في جذب وتفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر ؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية السابقة لإتاحة مجال لفهم الفكرة الاساس حول مدى مساهمة الاقليمية الجديدة في جذب وتفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي الاقليمية الجديدة ؟ وما دوافع ظهور هذا النوع من التكتلات ؟
- ما الفرق بين الاقليمية في الصيغة الجديدة و الصيغة التقليدية ؟
- هل للإقليمية الجديدة من أطر تنظيمية تسهم في زيادة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتفعيله؟
- هل تتيح اتفاقية النافتا للمكسيك منذ دخولها حيز التنفيذ زيادة في الاستثمارات الاجنبة المباشرة لها؟

**الفرضيات:**

بعد ضبط الاشكالية و التساؤلات الفرعية للدراسة يمكننا تقديم الفرضيات الخاصة بها التي اعتمدت الإجابة على هاته التساؤلات على النحو التالي :

- ببروز الاقليمية الجديدة وانتهجها من معظم الدول اصبح لها دور ايجابي فعال في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ومن ثم تفعيله.
- تعتبر الاقليمية الجديدة عامل محرك للاستثمار الاجنبي المباشر؛
- الإقليمية الجديدة اصبحت تعد عنصر اساسيا في العلاقات الدولية والاقتصادية .
- تؤثر اتفاقية النافتا تأثير ايجابيا على رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد للمكسيك .

**مبررات اختيار الموضوع:**

ترجع أسباب اختيار هذا الموضوع إلى التالي:

- يندرج في إطار التخصص وإطار العلاقات الاقتصادية الدولية؛
- رغبة شخصية في الخوض في المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة والتعرف على واقع عالم الاقليمية الجديدة والاستثمار الأجنبي المباشر؛
- بروز الظاهرة في الساحة الاقتصادية الدولية؛ خاصة بعد الحضور البالغ للتكتلات الاقتصادية في عالم اليوم، وتنامي عددها منذ التسعينات، سواء في شكل التقليدي او الجديد.
- تناول العديد من الباحثين البحث في هذا السياق، ولكن دون التطرق بشكل واضح للعلاقة الرابطة بين المتغيرين؛

**أهداف الدراسة:** سنحاول من خلال هذا البحث تحقيق الأهداف التالية:

1. إبراز الإطار النظري للإقليمية الجديدة ومحاولة الوقوف على أهميتها بالنسبة للدول المنظمة لها؛
2. تسليط الضوء على احدى تجارب الاقليمية الجديدة متمثلة في النافتا؛
3. دراسة العلاقة بين الجوانب التنظيمية للإقليمية الجديدة ومدى أهميتها في جذب وتفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر.
4. التعرف على أبرز المتغيرات الاقتصادية للإقليمية الجديدة وعلاقتها بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

**أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح العلاقة بين الجوانب التنظيمية للإقليمية الجديدة ومدى أهميتها في جذب وتفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر مرتكزين في ذلك على النافتا كدراسة حالة، كمحاولة لإدراك الدور الذي تقوم به الاقليمية الجديدة كمحرك فعال في جذب وتفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر .

**حدود الدراسة:**

زمنيا تقع دراستنا ضمن المجال الزمني المرتسمة حدوده بين اواخر نصف القرن الماضي حتى نهايات العقد الثاني من الالفية الثالثة بالتركيز على الفترة الممتدة بين سنتي 1995-2016، حيث تشكل سنة 1995 تاريخ

سريان اتفاق النافتا، اما مكانيا فيمكن حصرها في دول منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "النافتا" بالتركيز على المكسيك لتحديد العلاقة بين الإقليمية الجديدة والاستثمار الاجنبي المباشر، بالتركيز على العوامل التنظيمية للنافتا ودورها في ذلك.

**المنهج المتبع والأدوات المستخدمة:**

سعيًا منا للإجابة على الإشكالية المطروحة سلفًا، واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة، قد تم بالمنهج التاريخي فيعرض تطور ظاهرة الاقليمية الجديدة وكذا ظهور وتطور اتفاقية النافتا،

المنهج الوصفي الذي يعنى بوصف وتفسير الأحداث والظواهر، للوصول إلى الأسباب الحقيقية والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها من خلال دراسة الظواهر كما في الواقع والتعبير عنها بشكل كمي أو كيفي بما يوضح حجم الظاهرة، ودرجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى أو يوصف الظاهرة وتوضيح خصائصها وسيستخدم بكثافة في كامل أجزاء البحث،

بالإضافة إلى اعتماد المنهج التحليلي لدراسة وتحليل الإحصائيات وهو منهج متبع في الجزء التطبيقي من البحث، كما سيتم استخدام المنهج التجريبي المستند على دراسة الحالة الذي يستند على حقيقة وجود ارتباط وتلازم بين الاطار النظري للبحث وبين الواقع التطبيقي له إذ يتيح هذا المنهج للباحث تحقيق العمق باستخدام أدوات التحليل الاحصائي لتقدير التفاعل بين المعاملات وتقدير الخطأ التجريبي....

كما سنعتمد في هذه الدراسة على مجموعة من الوسائل المستخدمة في جمع المعلومات والبيانات وهي تلك الأكثر انتشارًا نذكر أهمها مراجع مختلفة من كتب، مذكرات، تقارير، ملتقيات وطنية ودولية، بالإضافة إلى الإحصائيات المأخوذة من المواقع الإلكترونية للهيئات الرسمية، برنامج EViews.

**صعوبات البحث:**

إنّ الصعوبات التي تلقيناها في إنجاز هذه الدراسة لا تختلف في جوهرها عن تلك المألوفة لدى جل الباحثين ويمكن تلخيصها فيما يلي :

- قلة المراجع المتعلقة بهذه الدراسة (الاقليمية الجديدة، والاقليمية الجديدة وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر) في مكتبات الجامعية، خصوصاً باللغة العربية؛
- عدم سهولة ايضاح العلاقة بين الجوانب التنظيمية للإقليمية الجديدة مع الاستثمار الأجنبي المباشر احصائياً لاشتمالها على عدة متغيرات كيفية من مثل قوانين جذب الاستثمار....

**هيكل البحث:**

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا دراستنا إلى فصلين حيث تناولنا في الفصل الأول المفاهيم المتعلقة بالجوانب النظرية للإقليمية الجديدة إضافة إلى تناول الدراسات السابقة والمشابهة لهذه الدراسة مع ابراز الفرق بينهما؛

أمّا في الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه إلى دور منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية في تنامي الاستثمارات في المكسيك وذلك بتناول الجوانب التنظيمية للإقليمية الجديدة وعلاقتها بالاستثمار الاجنبي المباشر باتخاذ النافتا أنموذجاً ومن ثم تحليل الجوانب التنظيمية للإقليمية الجديدة وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر في المكسيك.

# الفصل الأول:

# الأدبيات النظرية للإقليمية الجديدة

## تمهيـد:

شهد العالم قيام تكتلات اقتصادية إقليمية في النصف الثاني من عقد الثمانينات من القرن العشرين، جمعت بين دولا متقدمة وأخرى نامية، تختلف في خصائصها و سماتها عن الصيغة التقليدية التي ظهرت خلال عقد خمسينات و ستينات نفس القرن، وتزايدت عدد الدول التي تبنت الصيغة الجديدة بمعدلات متسارعة وكبيرة، إذ لا تشترط تجانس مستويات التقدم بين أعضاء هذه الصيغة، وتغطي مجالا واسعا يشمل تحرير تجارة الخدمات، وتحركات العمالة وسياسات الرسوم و الغاء الحواجز والعراقيل وتدفقات راس المال خاصة الاستثمار...

سنركز من خلال هذا الفصل على الجوانب النظرية للإقليمية الجديدة نظراً للمكانة البارزة التي احتلتها هذه الظاهرة في الادبيات الاقتصادية جعلت من دول العالم ككل تسارع في انتهاج طريق الإقليمية الجديدة من اجل الاستفادة مما تحققه من هذه التكتلات الاقليمية من عوائد اقتصادية هي من أبز الأهداف لاقتصاديات الدول النامية من مثل المكسيك، كما سيتم تناول عدة دراسات سابقة تناولت جوانب من هذه الدراسة وتقاطعت معها في عدة أفكار.

# المبحث الأول:

# الاطار المفاهيمي للإقليمية الجديدة

لقد ظهرت موجة من الاتفاقيات الإقليمية الجديدة اطلق عليها "الإقليمية الجديدة" في بداية سنوات التسعينيات، حيث ظهر تنافس بين دول المتقدمة لاستقطاب الدول النامية يغذيه التسابق المحموم لاعتلاء قمة الواحد العشرين مفاتيحها الاساسية _الولايات المتحدة الامريكية _ الاتحاد الاوروبي _ اليابان _ ، ان مرحلة الاقليمية الجديدة هي نواة مستقبل ما ومرحلة لاحقة فما افرزته اصبح يميز العلاقات الدولية، فبنشأة تكتل"النافتا" بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك سنة 1994، ومنذ ذلك الحين بدأ السباق بين الدول المتقدمة الأخرى لعقد اتفاقيات تجارية إقليمية متشابكة مع الدول النامية. وهذا ما سوف نحاول التطرق إليه في هذا الفصل، حيث قسم الفصل إلى ثلاث مباحث المبحث الاول يتناول الاطار المفاهيمي للإقليمية الجديدة اما المبحث الثاني فيتناول الجوانب التنظيمية للنافتا و علاقتها بالاستثمار والمبحث الثالث فيتناول الدراسات السابقة والمشابهة.

## المطلب الأول: نشأة التكامل الاقتصادي و الاقليمية الجديدة

### أولاً: نشأة التكامل الاقتصادي[1] :

يعتبر التكامل الاقتصادي سمة من سمات التنمية الاقتصادية والتطلع للوحدة الاقتصادية في الوقت الراهن، وهذا لما تتطلبه مقتضيات البيئة الاقتصادية الدولية المتنامية باستمرار، فمن الناحية التاريخية ترجع فكرة التكامل الاقتصادي وأساسياته إلى الاقتصادي « فاينر» سنة1950، حيث بين أن شكل أو درجة من درجات التكامل تجمع بين أسس نظرية التجارة، الحرية أو الحماية. لذا تأكدت أهمية التكامل في النصف الثاني من القرن العشرين، وأصبح جليا أن عملية النهوض بالاقتصاديات نحو التقدم لن يتحقق بالسرعة والشكل المطلوبين دون تكامل اقتصاديات الدول المعنية في شكل اتحادات جمركية أو مناطق تجارة حرة...إلخ، كما استخدم التكامل في تلك الفترة وجهة محددة بحيث أخذت الدراسات الاقتصادية انطلاقا من الثمانينات من القرن الماضي لتربط التكامل الاقتصادي بمبدأ الكفاية الإنتاجية من خلال استغلال الإمكانات البشرية، والموارد المادية بصورة مشتركة ضمن منطقة اقتصادية لا تتعدى الحدود الوطنية. وقد أخذت الدعوة للتكامل الاقتصادي تتوسع وتزداد أهميتها في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، فازداد عدد الدول التي اعتمدت سياسة التكامل الاقتصادي في العالم سواء كانت هذه الدول متقدمة أو دول نامية و تعود أصل كلمة التكامل(intégration) إلى اللاتينية

[1] مقروس كمال، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي دراسة مقارنة بين التجربة الاوروبية والتجربة المغاربية**، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013، ص :3.

والتي استعملت لأول مرة عام 1620 في قاموس أكسفورد الانجليزي، والذي أورده بمعنى تجميع الأشياء كي تؤلف كلا واحد، وهذا المعنى يتفق تماما مع المعنى العام لكلمة تكامل، فهي تدل على ربط أجزاء بعضها إلى بعض لتكون منها كل واحد.

وتدل كلمة التكامل من الناحية اللغوية أيضا على التكميل أو التمام أو الكل التام، أي بمعنى جعل الشيء كلا متكاملا، أو هي عملية ربط الاجزاء المنفصلة وإضافتها بعضها إلى بعض الآخر لتكوين كل. و هناك اختلاف كبير بين الاقتصاديين حول تحديد مصطلح التكامل الاقتصادي، فالبعض منهم استعمل مصطلح الاندماج والبعض الآخر استعمل مصطلح التعاون وآخرون استعملوا مصطلح التكتل. ويرجع هذا الاختلاف بوجه عام إلى التباين في وجهة نظر هؤلاء الاقتصاديين حول التكامل المقترح بين مجموعة من الدول (1) ، هل هو في شكل اتفاقيات ثنائية أو تعاون بين دولتين أو في شكل تكامل إقليمي بين مجموعة من الدول من أجل إنشاء كتلة اقتصادية، هنا تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاديين يستخدمون مصطلح التكامل لنقل معنى التعبير الإنجليزي (*Iintegration*) وفي اللغة الإنجليزية اشتق هذا اللفظ من (*Integer* ) الذي يعني الشيء المتراكب عضويا في كل لا يتجزأ، مثل ما يسمى في الرياضيات الواحد الصحيح. كما أن بعض الاقتصاديين الذين كتبوا في هذا المجال يعرفون التكامل الاقتصادي أحيانا حسب أسبابه وأحيانا أخرى حسب أهدافه، لهذا نرى أن مصطلح التكامل لم يحظ باتفاق عام بين مختلف الكتاب الاقتصاديين شأنه شأن المفاهيم والتعريفات الأخرى التي تخص العلوم الاقتصادية، وتماشيا مع هذه الملاحظة، نحاول تقديم بعض التعريفات الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي التي قام بها مجموعة من رواد الفكر الاقتصادي التكاملي، كما يلي:

يعرف «بيلا بلاسا» التكامل الاقتصادي على أنه عملية وحالة، فبوصفه عملية فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه في الإمكان أن تتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية. انطلاقا من هذا التعريف نلاحظ أن «بيلا بلاسا» يعتمد على مناقشة قضية التمييز أو التدخل الحكومي وعلاقتها بسياسة تحرير التجارة الدولية، إذ يذهب هذا الاقتصادي إلى اعتبار أن اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يعد شرطا منطقيا ومدخلا طبيعيا لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي.

أما الاقتصادي «ميردال»، فيرى أن مفهوم التكامل لا بد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل؛ يرى الاقتصادي « ما خلوب» أن التعريف الأكثر ملائمة لهذا المصطلح ينصرف إلى أن فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص التي يتبعها التقسيم الكفء للعمل، وهنا يناقش «ما خلوب» التعريف الذي يصدق على مفهوم التكامل الاقتصادي، فيضيف أنه في نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل

[1] مقروس كمال، مرجع سبق ذكره، ص ص: 5- 6.

الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة وبصفة أكثر تحديدا دون تمييز وتحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة.

**ثانياً: مراحل التكامل الاقتصادي[1]**:

1-**إتفاقيات التجارة التفضيلية:** وفي هذه المرحلة يكون التخفيض في العوائق التجارية غالبا من جانب واحد حيث تخفض مجموعة صغيرة من الدول المشاركة عوائقها التجارية على الواردات من الدول المشتركة الأخرى، في حين لا تقوم الدول الأخرى بالمعاملة بالمثل من تخفيض في مستوى العوائق التي تفرضها على بقية الدول الأعضاء؛

2-**منطقة التجارة الحرة *Free trade area*** : هي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول، يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى على التجارة ، وبالتالي تلتزم كل دولة بإزالة الرسوم الجمركية و الغاء القيود الكمية المفروضة على الواردات من بقية الدول الأعضاء، أو الدول المشتركة في منطقة التكامل؛

3-**الاتحاد الجمركي:** يمثل الاتحاد الجمركي المرحلة الثالثة من مراحل التكامل الاقتصادي وينطوي على درجة أكبر من التعاون بين الدول الأعضاء عبارة عن منطقة تبادل حر تطبق فيها الدول الأعضاء سياسة تعريفية مشتركة إزاء الدول الغير اعضاء؛

4-**السوق المشتركة** : وتمثل درجة أعلى وأكثر تطورا في تحقيق التكامل الاقتصادي من الشكلين السابقين ، حيث لا يكتفي بحرية انتقال السلع بين مجموعة الدول المتكاملة وتوحيد رسومها الجمركية إزاء العالم الخارجي ، بل أن التكامل يمتد ليتضمن حرية انتقال عناصر الإنتاج المختلفة سواء اتصل الأمر بالعمل أو برأس المال ؛ مما يسمح بإعادة توزيع هذه العناصر بين مجالات الإنتاج المختلفة في دول السوق المشتركة الأمر الذي يترتب عليه زيادات في مجالات الإنتاج وتحقيق أكفء استخدام لعناصر الإنتاج المتاحة؛

5-**الاتحاد الاقتصادي والاتحاد النقدي:** يعتبر نموذج الاتحاد الاقتصادي أكثر تقدما من السوق المشتركة فالبلدان الأعضاء لا تكتفي ضمن علاقاتها البينية بتحرير عملية انتقال وسائل الانتاج، بل إنها تتجاوز ذلك إلى خلق الانسجام والتطابق في السياسات الاقتصادية والمالية والضرائبية والاجتماعية بين الدول الأعضاء ؛ الاتحاد النقدي يعرف على أنه عبارة عن اتخاذ الترتيبات التي تسهل المدفوعات الأجنبية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية؛

6- **التكامل الاقتصادي الكامل او التام:** يعتبر التكامل الاقتصادي التام آخر درجات التكامل الاقتصادي وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات الاقتصادية.

[1] مقروس كمال، مرجع سبق ذكره، ص ص 19-25.

كما لا يجوز النظر إلى مفهوم الإقليمية باعتباره أمرا مستجدا أو مرتبطا بالمفهوم المعاصر للعالمية، فلقد بزغت التوجهات المبكرة للإقليمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و بداية الحرب الباردة و التي قامت أساسا على فكرة التكتل و تقسيم العالم إلى كتلتين. ولقد خرجت نزعة الإقليمية من رحم هذا التقسيم و تزامنه مع عصر ثورات التحرير التي اجتاحت مختلف دول العالم النامي، و بداية تنامي النزعات الوطنية ثم اتساع نطاقها لتتحول إلى انتماءات قومية إقليمية رأت الدول النامية فيها سبيلا فعالا لتحقيق مصالحها الذاتية.

و لقد كان لنجاح التجربة الإقليمية الأوروبية و قيام الو.م.أ بإقامة منطقة تجارة حرة مع كل من كندا والمكسيك (*NAFTA*) كنتيجة لتأخر المفاوضات متعددة الأطراف في نطاق الجات، إلى أن ظهرت الموجة الثانية من الإقليمية و التي أطلق عليها الإقليمية الجديدة لتوصيف تلك الموجة التي بدأت منذ منتصف الثمانيات من علاقات و تنظيمات التكامل الاقتصادي و التجاري الإقليمي، و يستند هذا المفهوم إلى نموذجين:

**النموذج الأول**: هو التكتل التجاري الإقليمي القائم على فرصة تيسير العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، و بدرجة تميزها عن العلاقات التجارية مع الدول غير الأعضاء، و لهذا النموذج مستويات متعددة أدناها هي المناطق التجارية الحرة و أعلاها الاتحاد الاقتصادي، مثل الاتحاد الأوروبي.

**النموذج الثاني**: فهو قائم على أساس التخصص و تقسيم العمل الصناعي في مجموعة من الصناعات أو صناعة واحدة بين مجموعة من الدول التي يجمعها هذا التخصص و التقسيم في العمل ومثال ذلك مثلث النمو الإقليمي الفرعي الذي ربط بين التكنولوجيا والقوة المالية في سنغافورة و العمالة والموارد في أرخبيل ريو بإندونيسيا.

وبعبارة أخرى، فإن عملية إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي بما يتوافق مع المتغيرات العالمية الجديدة هي أبرز سمات مفهوم الإقليمية الجديدة حيث أنه يهدف إلى جعل الكتل الاقتصادية الإقليمية حلقة ربط وسيطة بين الدول من ناحية و النظام العالمي من ناحية أخرى، و بالتالي فإن الإقليمية الجديدة تختلف عن مفهوم الإقليمية الذي شاع في الستينيات بغلبة الطابع الاقتصادي.

## المطلب الثاني : الاقليمية الجديدة (مفهوم، سمات، دوافع الظهور) والفرق بينها وبين التكامل التقليدي

**أولاً: مفهوم الاقليمية الجديدة:** إن المفاهيم المقدمة بشأن الإقليمية الجديدة، لا تتفق حول صيغة موحدة، وإنما تقدم مجموعة من النماذج تختلف في تطبيقاتها من إقليم إلى آخر، ولذلك فسوف نحاول تقديم مجموعة من التعريفات في محاولة لفهم وتجميع مختلف المفاهيم المتعلقة بالإقليمية الجديدة[1]:

[1] – بوجلخة شوقي، **الاقليمية الجديدة و أثرها على اقتصاديات الدول النامية دراسة حالة الجزائر _تونس 2000_2013**، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة حمه لخضر، الوادي ، 2015/2014، ص ص: 16_ 17.

1. **تعريف" موريس شيف وول – ألن ونترز** "قدما مصطلح الإقليمية المفتوحة كترجمة للإقليمية الجديدة، حيث قاما بتعريفها بأنها" تتميز بالانفتاح الأكبر الذي يجعل اتفاقيات الاندماج الإقليمي أكثر اعتدالا، كما أنها تهدف إلى تحقيق المنفعة للأعضاء المشكلة لها".

2. **تعريف" برجستين " 1997** حيث قدم تعاريف عديدة للإقليمية الجديدة وسماها أيضا" بالمفتوحة "نذكر منها: **المدخل المفتوح** :ويعني أن أي دولة تستطيع التمسك بقواعد اتفاقية الاندماج الإقليمي الانضمام إلى تلك الاتفاقية، كما أنه من الضروري توافر عدة شروط للإقليمية المفتوحة و منها[1]:

- **أن تكون مفتوحة العضوية** :و تعني يمكن لكل دولة غير عضو الانضمام إلى التكتل إذا رغبت في ذلك، بشرط أن تتوفر فيها شروط العضوية.

- **شرط عدم المنع** :وتعني أن اتفاقية التجارة الإقليمية تسمح وبشكل تلقائي لأي دولة عضو بالتكتل بتحرير تجارتها لتمتد مكاسب التكتل الإقليمي إلى الدول غير الأعضاء.

3. **تعريف" محمد السعيد إدريس**[2] :"الإقليمية الجديدة أنها تلك الموجة الحديثة من العلاقات تنظيمات الاندماج الاقتصادي والتجاري الإقليمي التي أخذت في التبلور ابتداء من منتصف الثمانينات في شكل تجمعات وتكتلات تجارية اقتصادية إقليمية كبرى .علما أن مصطلح الإقليمية الجديدة يستخدم للتمييز بين المضمون الاقتصادي التجاري للعلاقات والتفاع لات التي تحدث داخل التكتلات أو التجمعات الإقليمية، وبين المضمون السياسي والاستراتيجي الذي يحكم تفاعلات النظم الإقليمية بمفهومها التقليدي والحديث، ونمط العلاقات التي يدار بها النظام العالمي بعد انتهاء الحرب الباردة.

ويذهب البعض في تعريفه لمفهوم الإقليمية الجديدة بأنها سياسة تصمم لتخفيض معوقات تدفق التجارة بين بعض الدول بغض النظر عن كون هذه الدول متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض و الذي أثير خلال مفاوضات (*Open Regionalism*). و هناك من يطلق على الإقليمية الجديدة اصطلاح الإقليمية المفتوحة وهي تعني تلك الترتيبات الإقليمية التي تستهدف تخفيض القيود على واردات الدول غير الاعضاء ، تتعهد فيها الدول الأعضاء بتحرير التجارة بين دول التكتل ،كما أن درجة التحرير على واردات الدول غير أعضاء ليست بالضرورة أن تكون مرتفعة مثل مستواها بين الدول الأعضاء[3].

إن تعدد التعاريف يدل على مدى اتساع الجدل وتشعبه حول مفهوم الإقليمية الجديدة ومحاولة تحديده ولذلك يمكن طرح مفهوما للإقليمية الجديدة يشمل مختلف أبعادها الأساسية، فالإقليمية الجديدة هي محاولة

[1] – بوجلخة شوقي، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

[2] بوخلجة ابراهيم، **دراسة تحليلية وتقييمية لاطار التعاون الجزائري الاوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الاورو جزائرية دراسة تقييمية لمجموعة من التغيرات الكلية**، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص: 68.

[3] علاوي محمد لحسن، الاقليمية الجديدة المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الاقليمي، **مجلة الباحث**، عدد 07، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010/2009، ص:109.

لإعادة ترتيب العلاقات الدولية من خلال الجمع بين العديد من العناصر المتبادلة والأبعاد المختلفة، الجمع بين الإقليمية والعولمة، الاتفاقيات الثنائية والنظام المتعدد الأطراف، والاقتصاد والسياسة و بين دول متقدمة و دول نامية متجاورة وغير متجاورة لتكريس مفهوم المركز والأطراف لتحقيق أهداف تنموية في الظاهر واستراتيجية في الباطن[1].

**ثانياً: سيمات الاقليمية الجديدة :**

لقد اتسمت الإقليمية الجديدة بعدة سيمات، ويمكن إبراز بعض الخصائص الأساسية المتعلقة بالإقليمية الجديدة فيما يلي[2]:

- أصبحت الترتيبات التكاملية أكثر تعقيدا وتشابكا سواء من حيث هياكلها أو نطاقها الجغرافي،
- تعكس التكتلات الإقليمية الجديدة الأفكار الاقتصادية الليبرالية واقتصاد السوق، كما زاد الاعتماد المتبادل الاقتصاد العالمي بعد الحرب الباردة كنتيجة للانتشار السريع للتكنولوجيا وتحرير التجارة في أغلب الدول، فقد قام عديد من الدول النامية منفردة بتحرير تجارتها الخارجية كعنصر من عناصر إصلاح سياسات الاقتصاد الكلي؛
- أصبحت التكتلات الإقليمية عملية متعددة الأوجه، و متعددة القطاعات وتعطي نطاقا كبيرا من الأهداف الاقتصادية و سياسية التي يمكن وصفها بأنها استراتيجية و ليست تجارية فقط؛
- تأخذ التكتلات الإقليمية الجديدة من استراتيجية التوجه الخارجي منهاجا لها، و تعتمد النظرة الخارجية والبينية للتكتل كمصدر للنمو، كما أنها تمثل لبعض الدول الخطوة الأولى لإمكانية الاستفادة من عمليات العولمة؛
- تمثل الإقليمية محاولات للاستفادة من مكاسب اقتصاديات الحجم، و تنوع المنتجات ومكاسب زيادة الكفاءة و تنسيق السياسة التي تبرزها التكتلات الإقليمية الجديدة؛
- تركز الترتيبات التكاملية الجديدة على مجالات جديدة مثل الاستثمار وسوق العمل، وسياسات المنافسة، والتكامل النقدي و المالي، و التعاون العلمي والتكنولوجي والبيئي، هذا بالإضافة إلى الأهداف السياسية؛
- تؤكد التكتلات الإقليمية الجديدة أيضا على أهمية الاستثمار الأجنبي بالنسبة للتكتلات الإقليمية كمحرك أساسي في اتجاه تحرير التجارة كهدف نهائي لإقامة التكتل الإقليمي، و على غير ما كانت عليه التكتلات القديمة، فإن الترتيبات الإقليمية الجديدة تعتبر من وسائل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و تحقيق المنافسة العالمية في التجارة.

---

[1] بوخلجة ابراهيم، مرجع سبق، ص: 69.

[2] من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- هويدي عبد الجليل، **انعكاسات شراكة الاورو متوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2013/2012، ص ص: 29-30.

- بوصبيع صالح رحيمة، **التكتلات الاقتصادية في ميزان الازمة العالمية دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الازمات والتكتل الاقتصادي دراسة حالة اليونان ضمن الاتحاد الاوروبي**، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011/2010، ص ص: 23-24

**ثالثاً: دوافع ظهور الاقليمية الجديدة :**

لقد ساهمت في ظهور وانتشار الاتفاقيات الإقليمية الجديدة في فترة التسعينات عدة أسباب وعوامل أساسية نلخصها في الأسباب التالية[1]:

1. تنامي ظاهرة" العولمة "وما نتج عنها من تغيرات جذرية في طبيعة العلاقات بين مراكز اتخاذ القرار، ومن ثم في العلاقات بين المنشآت وبين الدول . فقد أدى تسارع وتيرة" الثورة التكنولوجية "إلى رفع درجات التقارب بين مختلف أجزاء العالم؛

2. فشل أغلب تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول النامية، إتباعها سياسيات اقتصادية ترتكز على التوجه إلى الخارج بدلا عن السياسات السابقة التي ترتكز على الإحلال محل الواردات؛

3. استكمال التكتلات الإقليمية الكبرى بناءها الداخلي ، وبداية تطلعها إلى الامتداد إلى مجال أوسع من حيزها الجغرافي التقليدي، مع اشتداد التنافس التجاري بين القوى الكبرى وتنامي تأثير الشركات المتعددة الجنسيات؛

4. انهيار الاتحاد السوفيتي، وانتقال دول أوروبا الشرقية إلى اقتصاد السوق وعقده لاتفاقيات انتساب مع الاتحاد الأوربي بعد انتهاء الحرب الباردة،

5. استكمال أوربا بناء اتحادها الجمركي وتوجهها نحو تحقيق السوق الأوربية المشتركة في منتصف الثمانينات، والتطلع نحو إقامة الاتحاد الاقتصادي ، وتزايد سياستها الحمائية مما أثار مخاوف الدول الأخرى وتسارع العديد من الدول الأوربية إلى طلب الانضمام إلى الاتحاد الأوربي .وتوجه الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة منطقة التجارة الحرة مع كندا ثم انضمام المكسيك وتكوين "*NAFTA*"؛

6. بروز ظاهرة الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية و الغربية ادى بالقطبين المتصارعين الى البحث على اكبر قدر ممكن من الحلفاء و مراكز نفوذ اقليمية ودول حليفة تقبل بإقامة قواعد عسكرية على اراضيها او على اقل اتخاذ مواقف الحياد في بعض القضايا العادلة والتي يعتبر فيها الحياد تحيزا؛

7. ضغوط المديونية دفعت بالدول النامية الى اعادة النظر في منهج الاحلال محل الواردات الذي انتقل تطبيقه من المستوى القطري الى النطاق الاقليمي ليس فقط بسب المآزق التي تعرضت لها بل ايضا

[1] من اعداد الباحثة بالاعتماد على :

- ابراهيم بوخلجة، مرجع سبق ذكره ،ص:71.
- سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية :قضايا معاصرة في التجارة الدولية**، ج 3، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص:52.
- بوصبيع صالح رحيمة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 22-23.

لحاجتها الماسة الى تعزيز صادراتها الى العالم المتقدم لتستطيع سداد ما استحق عليها من خدمة الديون، في وقت تصاعدت فيه الدعوى الى تقليص معدلات الحماية؛

8. التخلص من اسلوب المعونات الذي طالب به المجتمع الدولي في الستينات والادعاء بانه قد ان الاوان للتحول من المعونات بما تعنيه من عطاء دون اخذ؛

9. تقوية الروابط السياسية وتحسين قدرات الاعضاء التفاوضية في المفاوضات التجارية متعددة الاطراف؛

10. الاعتقاد بان الاقليمية تؤذي الى توسيع الاسواق الاقليمية المحلية داخل التكتل ،مما يؤذي الى زيادة فرص الصناعات الاقليمية في المنافسة بالأسواق العالمية؛

11. سياسات التحرير الاقتصادي في معظم دول العالم النامي فقد ادى انتشار نظم التحرير الاقتصادي في معظم الدول النامية الى حدوث تقارب في الفكر الاقتصادي خاصة السياسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية و السياسات التجارية بما فيها التكتلات الاقليمية؛

12. الاشتراك في وضع برنامج للحفاظ على البيئة وتخفيض درجات التلوث؛

13. القضاء على ظاهرة الهجرة بجميع اشكالها من خلال توفير ظروف اجتماعية ملائمة للعيش الكريم في بلدان النامية ومحاربة الجريمة المنظمة لتوفير اجواء امنة ،وكذا القضاء على الاسواق الموازية والاقتصاد الغير الرسمي، والمتاجرة في المخدرات وتبيض الاموال.

**رابعاً : الفروقات بين الاقليمية الجديدة و التكامل الاقتصادي التقليدي:**

إن الصيغة الجديدة للتكامل الإقليمي والتي تكرست ملامحها خلال فترة التسعينات لا تقتصر على مجموعة من الدول المتقاربة التي تقع ضمن إقليم معين، بل إن الأساس فيها هو التفاف مجموعة من الدول النامية حول دولة متقدمة أو مجموعة من الدول المتقدمة وهو ما يجعلها تجمعا بين إقليمين أو أكثر، وليس لإقليم واحد، إي أن المعيار فيها هو تباين مستويات النمو، حيث يعهد إلى الطرق المتقدمة بقيادة المجموعة، ولا يعتبر التمايز في الجوانب الاجتماعية والثقافية عائقا للتجمع، بل يجب إنشاء قاعدة للتفاهم والتحاور ،ويتضح مما تقدم أن (الإقليمية الجديدة) تطرح بديلا للمنهج التقليدي للتكامل الاقتصادي الإقليمي، وفيما يلي سوف نبين أهم نواحي التباين بين الصيغة التقليدية والبديلة للتكامل الإقليمي بالارتكاز على الأبعاد التي يصاغ بموجبها المنهج التقليدي[1]:

[1]- شريط عابد، دراسة تحليلية **لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الاورو–متوسطية– حالة دول المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003_2004، ص ص: 81_82.

1. النطاق الجغرافي ؛
2. الخصائص الإقليمية؛
3. الخصائص الاجتماعية والثقافية؛
4. الدوافع السياسية؛
5. تحرير التجارة ؛
6- تحرير عناصر الانتاج؛
7- عدم اشتراط المعاملة بالمثل؛
8 - نطاق التجارة؛
9-تنسيق الدعوى التوجيه؛
10- المرحلة النهائية.

ولدينا الجدول الاتي يوضح الفرق بين الاقليمية الجديدة والتكامل الاقتصادي مع شرح مبسط:

**الجدول رقم (01_01): مقارنة بين صيغتي التكامل الاقتصادي المنهج التقليدي والجديدة**

| الخصائص | الاقليمية الجديدة (المنهج المفتوح) | التكامل الاقتصادي (المنهج التقليدي) |
|---|---|---|
| **النطاق الجغرافي** | إقليم أو أكثر متجاورين | إقليم يضم دولا متجاورة |
| **الخصائص الاقليمية** | التباين أعضاء متقدمون يتولون القيادة | التجانس وتقارب المستويات الثقافية |
| **الاجتماعية والثقافية** | السماح بالخصوصيات، وتبادل التفاهم | تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي |
| **الدوافع السياسية** | دعم الاستقرار السياسي وتحجيم أصولية | تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب |
| **تحرير التجارة** | مناطق حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها | اتفاقيات تفضيلية تبدأ بمنطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي |
| **عدم اشتراط المعاملة بالمثل** | غير مجاز، مع تعويض الأقل تقدما | مجاز، لصالح الدول الأقل تقدما |
| **نطاق التجارة** | السلع والخدمات، مع التركيز على تعزيز التصدير | أساسا المنتجات الصناعية، بهدف إحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي |
| **رأس المال** | يفرض منذ البداية، حركة من الأعضاء الأكثر تقدما | تحريره تدريجيا مع توفير الشروط للتكامل النقدي |
| **العمل** | غير متاح لمواطني الدول النامية | يؤجل لمرحلة وسيطية ويستكمل عند الاتحاد |
| **تنسيق السياسات** | إعطاء وزن اكبر للشركات المتعددة الجنسيات والأعضاء الأكثر تقدما | تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي |
| **قائم بالتوجيه** | قطاع الأعمال وعابرات القوميات | السلطات الرسمية للدول الأعضاء |
| **المرحلة النهائية** | أساس مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال | وحدة اقتصادية على أمل أن تفضي إلى وحدة سياسية |

**المصدر** :زكريا دمدوم، علي العبسي، تطور الفكر التكاملي بين صيغ التكامل التقليدي ونسق الإقليمية الجديدة، **الملتقى الدولي الثاني حول :واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات**، المركز الجامعي بالوادي، 27/26فيفري2012، ص: 08.

## المطلب الثالث : ايجابيات وسلبيات الاقليمية الجديدة

يتنازع الاقتصاد العالمي في وقتنا الحاضر بين ظاهرتين تتمثل الاولى في اتجاه كثير من دول العالم الى انخراط في ترتيبات "الاقليمية "الساعية الى بناء نظام تجاري اقليمي من خلال عقد سلسلة من اتفاقيات التجارية التفضيلية مع دول الجوار الجغرافي والتي يمكن أن تشكل اقليما جديدا بالتبعية ،أما الظاهرة الثانية فتشير الى تعزيز الاتجاه العالمي متعدد الاطراف لبناء منطقة تجارة حرة عالمية امكانية انضمام كل دول العالم لها أمر يمكن الحدوث [1] واي مشروع يحمل في طياته نقاط ايجابية تعزز طرحه وسلبيات توهن هذا الطرح وتضعف فكرة الاخذ به، وعليه سنتطرق الى ايجابيات وسلبيات الاقليمية الجديدة :

**أولاً: إيجابيات الإقليمية الجديدة [2]:**

- حالة النفاد للمنطقة التفضيلية وما ينتج عنها من مكاسب بسب اتساع نطاق المنطقة وتحسن شروط دخول منتجاتها الى هذا السوق الاوسع بعد اتمام اجراءات العضوية ضمن الاتفاقيات التفضيلية المعقودة بين الدول المتقدمة والنامية؛
- ترقية المنافسة مما يمكن من رفع القدرة والكفاءة للآلة الانتاجية في الدول النامية مما يساهم في اعادة تأهيل القطاع ودفع عملية الاصلاح والتعديل الهيكلي، وضبط استراتيجيات صناعة جديدة؛
- من شأن تحرير الاسواق والانفتاح على التجارة والتمويل الدوليين أن يفضيا الى أفضل توزيع ممكن لعوامل الانتاج بصورة عامة، والى زيادة الإنتاجية والتعجيل لعملية الارتقاء التكنولوجي في اللدان النامية بصورة خاصة، اضافة الى التخصص وتقسيم العمل؛
- رغم أن هذه الاتفاقيات لا تتيح فرص انتقال العمال، الا انه من المؤكد وجود أثر على اعادة التوزيع القطاعي للعمل، وعلى نوعيته وانتاجيته عن طريق تحرير تدفقات راس المال من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر.

**ثانياً: سلبيات الاقليمية الجديدة[3]:**

- ضياع الفرصة التاريخية لاقتصاديات الدول النامية في تشكل اسواقها الوطنية، فالوضع الراهن يجعل من موضوع الاقليمية المطروحة في شكلها الجديد قد يكون فيها نوعا من المغالاة التي تحاول قسرا تجاوز حدود السياق من دون معاينة جادة لما هو متاح فعلا؛
- يتعين على البلدان النامية ان تتحمل عواقب ازالة التعريفات وغيرها من الحواجز التجارية، فيما يخص جميع فئات السلع تقريبا؛

---

[1] بوصبيع صالح رحيمة، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

[2] سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص: 57.

[3] من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- عقبة عبد اللاوي، **الاقليمية الجديدة وآثارها على اقتصاديات الدول النامية دراسة بعض آثار النافتا على المكسيك وبعض الآثار المحتملة للشراكة الاورو متوسطية على الجزائر**، مذكرة ماجيستر غير منشورة ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2008/2007، ص ص: 88.
- بوصبيع صالح رحيمة، مرجع سبق ذكره، ص :28.

- تؤدي الى الغاء المعاملة الخاصة والمتميزة التي يمكن ان تمنح الى الدول النامية في سيا ق اتفاقات اخرى، والتي بدورها تضع البلدان النامية في وضع غير موات ازاء البلدان المتقدمة الشريكة لها، فأحيانا تضطر الدول النامية الى خفض التعريفات من مستويات اعلى بكثير وبخاصة تعريفات المنتجات الصناعية؛
- زيادة حدة المنافسة بعد الانضمام الى للمنطقة التفضيلية؛
- لم تأخذ الاقليمية الجديدة بعين الاعتبار اولويات وشكل ومضمون تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة، أما بخصوص أثر الاستثمارات على العمالة فيمكن أن لا تكون بالمستوى المطلوب خاصة اذا اعتمدت على تكنولوجيا مكثفة لراس المال.

## المبحث الثاني:

## مفاهيم اساسية حول الاستثمار الاجنبي المباشر

لقد ظل الاستثمار الاجنبي المباشر يجذب اهتمام الشركات و الدول وقد زاد الاهتمام به أكثر في السنوات الاخيرة نظرا للإمكانيات التي وفرها للدول النامية ؛ حيث ان معظم السياسات الاقتصادية تشجع الاستثمار الاجنبي المباشر في شتى الميادين .

### المطلب الاول : مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر ودوافع اجتذابه من قبل الدول المضيفة:

**أولا: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر:**

تتعدد تعاريف الاستثمار الاجنبي المباشر تبعا لأنواعه ويختلف مفهومه باختلاف المجالات و الميادين الموجه اليها، ان مفهوم الاستثمار لم يخرج عن كونه طلب الحصول على الثمرة و ثمرة الشيء ما تولد عنه وثمر الرجل ماله اي احسن القيام به ونماه .

ومن جهة اخرى هو عبارة عن الاضافة الجديدة من المنتجات الجديدة الانتاجية ؛ او الرأسمالية الى رأسمال الدولة المتاح، او عبارة عن التوظيف المنتج لراس المال؛ او عبارة عن توجيه للأموال نحو استخدامات تؤدي الى اشباع حاجات اقتصادية .

اما الاستثمار الاجنبي المباشر فقد حوى الادب الاقتصادي العديد من المفاهيم العلمية له حيث اننا سنورد منها فيما يلي :

يعرف صندوق النقد الدولي *FMI* و منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *OECD* الاستثمار الاجنبي المباشر على انه :

نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما "المستثمر المباشر " على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر "مؤسسة الاستثمار المباشر " وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الاجل بين المستثمر المباشر و المؤسسة بالإضافة الى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في ادارة المؤسسة .

كما يعرفه مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية *UNCTAD* الاستثمار الاجنبي المباشر على انه :

ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى ؛ تعكس مصالح دائمة و مقدرة على التحكم الإداريين شركة في القطر الام " القطر الذي تنتمي اليه الشركة المستثمرة " وشركة أو وحدة انتاجية في قطر آخر "القطر المستقبل للاستثمار " (1).

[1] صياد شهيناز، **الاستثمارات الاجنبية و دورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة واهرن، 2013/2012، ص ص: 9-11.

**ثانياً: دوافع اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي من طرف الدول المضيفة**

في الواقع تعددت الدوافع الكامنة وراء الاستثمار المباشر الأجنبي المستقطب من طرف بعض الدول المضيفة ونؤكّد هنا على بعضها، كون أن البعض الآخر منها ربما ما زال يتردد على تخطي هذه الخطوة بسبب مخاوفه من الآثار السلبية لهذا النوع من الاستثمار هذا من جهة و من جهة أخرى للهيمنة الكامنة وراء انتشار الشركات متعددة الجنسيات.

و هذه الدوافع يمكن ترجمتها في تلك الأهداف التي تتخّذ الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و التي تسعى لتحقيقها الدول المضيفة و التي تصب كلّها في مصب دفع وثيرة النمو إلى الأمام و خدمة للتنمية الشاملة و إنعاشا لاقتصادياتها. و يمكن تلخيص هذه الدوافع وفق ما يلي:

1/ جعل المستثمر الأجنبي يساهم في إيجاد حل ممكن لمعالجة مشكلة البطالة المحلية التي تتخبط فيها هذه الأخيرة، أو سبيل منه لتقليصها و ذلك من خلال إقامة مشاريع استثمارية تكون قادرة على خلق مناصب شغل جديدة؛

2/ اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي من طرف الدول المضيفة لا يقتصر على دافع التخفيف من حدّة البطالة من خلال إقامة مشروعات كثيفة العمالة بل لجعل هذه الأخيرة متنوعة تمس صناعات جديدة و قطاعات مختلفة مثل السياحة، المصارف، التأمين...الخ؛

3/ دافع الحصول على مستوى معين من التكنولوجيا و مختلف معارفها بغية الاستفادة منها لخلق تكنولوجيا ذاتية من جهة ومن جهة أخرى لتحقيق تقدّم اقتصادي مستمر؛

4/ إلى جانب ذلك قد يتجسد الدافع الرابع في أنّ اكتساب المهارات و المعارف التكنولوجية قد يؤدّي حتما إلى تحسين الوضع التنافسي لهذه الدول مقارنة بالدولة الأم؛

5/اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي إلى جانب تلك الدوافع قد يكون بدافع- بحسب تفضيلها- إحلال الإنتاج المحلي للدول المضيفة محل الواردات هذا من جهة، ومن جهة أخرى بناء اقتصاد تصديري قوي يسمح بتنمية تجارتها الخارجية، ولو أن الأمر هنا يرتبط؛

6/ إلى جانب ذلك تتسارع الدول المضيفة إلى تشجيعه بدافع أهميته و التي تتجلّى من خلال أنّه يعتبر بمثابة وسيلة تمويلية خارجية بديلة و محمودة العواقب مقارنة بالقروض الخارجية، و منعش للاستثمار المحلي وتكملة للموارد المحلية...الخ[1].

---

[1] صياد شهيناز، مرجع سبق ذكره، ص ص: 46-47 .

## المطلب الثاني : إيجابيات و سلبيات الاستثمار المباشر الأجنبي

تتنافس معظم الدول لجذب المزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر، وذلك لدوره الهام في تحقيق معدلات نمو مستهدفة من خلال دوره **الايجابي** في[1] :

- توفير فرص عمل أكبر نتيجة محدودية النشاطات الاقتصادية التي تستوعب فائض العمل غير المحدود وغير الماهر في الغالب والمساهمة في التخفيف من حدة البطالة الظاهرة او المقنعة واسعة الانتشار خاصة في البلدان النامية؛
- يمكن ان توفر مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر عملات أجنبية للدول النامية من خلال اقامة مشروعات انتاجية يتاح انتاجها لأغراض التصدير، او تحل محل الواردات، وبالتالي تخفيف الحاجة لاستعمال العملات الاجنبية لتمويل الواردات و استغلالها لتمويل واردات جديدة، يمكن ان تساهم في زيادة القدرة الانتاجية في الاقتصاد من خلال استخدامها في اقامة مشاريع جديدة او توسيع المشروعات القائمة التي تمكن الاقتصاد من زيادة قدرته الانتاجية؛
- استفادة الشركات المحلية في الدول المضيفة من قنوات الاتصال وأحدث التقنيات التي تتاح لها اما من خلال المشروعات المشركة ، باستخدام عدة طرق؛
- الرفع من الطاقات الإنتاجية وكذلك التوسع في الاستثمارات الصافية مما يمكن الدول المضيفة من تحقيق ديناميكية جديدة وحقيقية للنشاطات الإنتاجية وغير الإنتاجية؛
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لنقل التكنولوجيا وبهذا إقامة مشاريع استثمارية ذات مستوى فني متقدم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى اكتساب واستغلال تقنيات جديدة للإنتاج؛
- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق المنافع الاجتماعية من خلال قيام المستثمر الأجنبي بتعبيد ورصف الطرقات المؤدية إلى مشروعه وتوصيل شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء؛
- يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة مصادر الدخل الحكومي، فمع زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد الدخل المتولد من خلال فرض الضرائب وبذلك تحقيق إيرادات أعلى للحكومة.

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على جملة من **سلبيات**[2] نذكر منها:

- إن الشركات العابرة للقارات تحول معظم أرباحها إلى الخارج، أو لاستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج، خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، أو أنها ذات جودة أقل مقارنة بمثيلاتها في الخارج؛
- توفر الفرصة الكافية لتطوير مهارات وخبرات العاملين وتطوير القدرات الإدارية والتنظيمية فالشركات العابرة للقارات تعتمد على عنصر العمل الأجنبي نتيجة لقلة عنصر العمل المحلي المؤهل في هذه المجالات،

[1] رفيق نزراي، **الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس الجزائر المغرب**، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/2007، ص ص: 62-63.

[2] نفس المرجع، ص ص:64-65.

وعدم سماح مشروعات الاستثمار الأجنبي بالاطلاع على الأسرار الصناعية من طرف الشركات المحلية، وفي حالة تقديم مثل تلك الأسرار المتمثلة في الخبرة الفنية والصناعية للجهات المحلية، فإنها تكون بمقابل وبكلفة عالية، وتعمل على تحديثها باستمرار؛

- ان تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية تترك تأثيرات سلبية في اداء السياسة النقدية خاصة في الدول النامية، من خلال تأثيرها على استقرار سعر الصرف ومعدل التضخم النقدي، فتدفق الاموال الى الداخل يؤدي الى تقييم عملة الدولة المضيفة بأكثر من قيمتها فتصبح اسعار الاستيرادات منخفضة واسعار الصادرات عالية مما يؤدي الى زيادة عجز الميزانية والبطالة وارتفاع معدل التضخم وانخفاض اسعار الصرف الحقيقية؛
- تركز نشاط معظم الشركات الاستثمارية في مجال التتجير وتداول السلع و الخدمات دون أي تطور يذكر في المجالات الأخرى و يعود السبب في ذلك إلى البحث على الربح السريع مما يؤدي كل هذا إلى عدم مشاركة الشركات الاستثمارية الأجنبية في إقامة المشاريع التنموية الحقيقية؛
- تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي للدول المضيفة قد يؤدي إلى عرقلة الصناعات المحلية وربما حتى حرمانها من عمليات تصنيع جديدة مما يؤدي هذا حتما في المستقبل القريب إلى انهيارها و زوالها ومن ثم بلوغ مستوى الاحتكار من قبل المستثمرين الأجانب و السبب في ذلك كون أن هؤلاء يصطحبون معهم تقنيات عالية يفتقدها المنافسون المحليون؛
- لا تساهم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل بشكل كبير والتي من شأنها أن تحد من البطالة الواسعة الانتشار بمختلف أشكالها وفي المجالات المختلفة ونظرا للجوء هذه المشروعات إلى أساليب إنتاج مكثفة لرأس المال ووسائل إنتاج تتطلب عمل من نوعية أعلى والذي يتم استيراده من الخارج وهو الأمر الذي يحد من فرص استخدام العمل المحلي بدرجة كبيرة.

# المبحث الثالث:

# الدراسات السابقة والمشابهة

## المطلب الاول: عرض الدراسات السابقة والمشابهة

تكتسي الدراسات السابقة أهمية بالغة في عملية البحث العلمي ذلك أنها تفيد الباحث في تحديد وتوجيه وتدعيم مسارات بحثه العلمي، كما أنها تؤكد له بأنها لم تتطرق للمشكلة التي هو بصدد بحثها من نفس الزاوية، ولا بالمنهج نفسه، وبالتالي فهي تزود الباحث بالمعايير والمقاييس والمفهومات الإجرائية والإصلاحية التي تحتاجها وهكذا يستفيد الباحث من إيجابيات مناهجها ويتجنب سلبياتها ومن هذا المنطلق أصبح للدراسات السابقة وزنها العلمي والمنهجي في حقل البحوث العلمية، لا سيما الاجتماعية منها . والدراسة السابقة إما أن تكون مطابقة ويشترط حينئذ اختلاف ميدان الدراسة، أو أن تكون دراسة مشابهة، وفيها يدرس الباحث الجانب الذي لم يتناول بالدراسة، وبناء على كل هذا فقد اعتمد الباحث على بعض الدراسات السابقة التي أعطت الدراسات الحالية تصورا منهجياً عاماً يساعد الباحث في بلورة ورسم مسار بحثه فكانت الدراسات التي تناولت موضوع الاقليمية الجديدة والاستثمار الاجنبي المباشر كالتالي :

1. موريس شيف و ل .ألن وينترز، **"التكامل الاقليمي والتنمية**، البنك العالمي، 2003.

و هو كتاب مترجم من الانجليزية إلى اللغة العربية. تناول هذا الكتاب التكامل الإقليمي والتنمية الإقليمية من وجهة نظر الدول النامية، كما أنه يحتوي على نظرة شاملة ونتائج تجريبية للنظريات الاقتصادية السائدة .كما يتناول الكتاب، في تحليل دقيق لسياسات وفعاليات الاتجاه إلى الإقليمية، العلاقة بين الإقليمية والتعددية، ويستعرض المزايا الاقتصادية للتجارة الحرة التي لا تعتمد على التمييز بين الدول عن بعضها البعض .

2. عمر مصطفى مُحَمَّد، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية دراسة تجارب مختلفة،** ط1، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.

يتناول هذا الكتاب تجارب التكتلات الاقتصادية الاقليمية الرائدة في العالم وحاول معرفة العلاقة التي تربط بين التكتلات الاقليمية بأهم التحولات الراهنة العولمة ومنظمة التجارة العالمية ثم تطرق الى الواقع الاقتصادي للدول النامية في ظل التكتلات الاقتصادية الاقليمية واخيرا تم تقييم تجارب التكامل الاقتصادي الاقليمي في الدول النامية مع ضرورة تفعيلها ومن بين النتائج التي توصل اليها ان التكامل الاقتصادي الاقليمي الذي يشهده العالم حاليا الصيغة الجديدة يختلف كثيرا عن ذلك الذي شهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية الصيغة التقليدية فاصبح عملية متعددة الاوجه ومتعددة القطاعات وتغطي نطاقا كبيراً من الاهداف الاستراتيجية وليس فقط التجارية

بهدف الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول الاعضاء وحل مشكلات التي تواجهها وتسهيل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي .

3. عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الاجنبي المباشر و اثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996_2005**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر،2007/2008.

تناولت هذه الأطروحة الاشكالية التالية: كيف تفسر حركة الاستثمار الاجنبي المباشر واثاره على اقتصاديات البلدان المضيفة ؟ وما حصيلته في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996_2005؟

وهدف الباحث المساهمة في النقاش الدائر حول الجدوى الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الدول النامية بصفة عامة ،ومنها الجزائر خاصة بعد انفتاح هذه الاخيرة على الاستثمارات سالفة الذكر، تحت فرضية تتنوع وتتطور اسباب قيام الاستثمارات الاجنبية المباشرة عبر الزمان والمكان وظروف المستثمر، وانتهج المنهج الوصفي والتحليلي،

وتوصلت الى نتيجة إذ تغير وتنوع ظروف المكان وظروف الزمان و الظروف الداخلية للمستثمر، تدفع بهذا الأخير إلى انجاز استثمارات خارج وطنه تارة وإلى الإحجام عن ذلك تارة أخرى وهذا ما اتضح لنا من خلال نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.

4. عيدودي فاطمة الزهرة، **الاندماج و التقارب _ دارسة حالة بعض دول حوض البحر الابيض المتوسط_ 1980/2010**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2011/2012.

حيث تناولت اشكالية هل الاندماج الإقليمي المتمثل في مشروع الشراكة الاورو-متوسطي يؤدي إلى تحقيق التقارب في مستويات حصة الفرد من الناتج الداخلي الخامTETE/ PIB؟

تهدف الدراسة إلى اختبار فرضية التقارب الاقتصادي من خلال تأثيرات اتفاقيات الشراكة لمجموعة من الدول المتوسطية ألا وهي: الجزائر، تونس، المغرب، تركيا، سوريا، مصر، ومن الضفة الجنوبية للاتحاد الأوروبي : فرنسا، اسبانيا، ايطاليا، اليونان، مالطا، قبرص. تحت فرضية يعد اختيار الانضمام إلى منطقة تبادل حر يعد بمثابة البحث عن طريق جديد للتنمية بتغيير الهياكل الإنتاجية القائمة ،حيث يلعب تدفق الاستثمار الأجنبي دور مهم في تطوير القاعدة الصناعية بفضل توطن الأنشطة واتبعت الباحثة المنهج الوصفي واسلوب المقارنة للوصول الى نتيجة، وتسعى الدول من خلال سياسات التحفيز التي تتبعها ، أن تستقطب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر لما يتوقع له من انعكاسات على النمو الاقتصادي ، خاصة وانه يساهم في تحويل التكنولوجيا.

5. شيخ فتيحة، **الاندماج الاقتصادي المغاربي بين الاقليمية و العولمة**، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006/2007،

حيث طرحت اشكالية ما هو واقع الاندماج الاقتصادي في المنطقة المغاربية، وما هو مصير دول هذه المنطقة في طل عولمة الاقتصاد ؟ هل هو اندماجها/ او ادماجها في السوق العالمية وفق المقاييس الغربية ام هو اقصاؤها وتهميشها؟

وهدفت الدراسة لتحديد العلاقات التفاعلية والاندماجية في المنطقة المغاربية كيف كانت، وكيف أصبحت، والى اين يسير البناء المغاربي اقليميا وعالميا مع ابراز مدى اهمية الاندماج الاقليمي وفرضيتها كانت ان الرهانات التي تطرحها العولمة من جهة، و التكتلات الاقتصادية الاقليمية التي ترمي الى تنظيم الاقتصاد العالمي في اطار مناطق كبرى من جهة ثانية، تجعل مستقبل التنمية بالنسبة للدول الصغيرة غير ممكنة خارج الاطار الاقليمي واعتمدت المنهج المقارن والمنهج التاريخي.

وكانت النتيجة التي توصلت اليها ان التأمل في المسار الاندماجي المغاربي يسمح لنا بفهم التحديات و الرهانات المشتركة التي تواجهها الدول المغاربية الخمسة، هذه الرهانات والتحديات التي تبرر ذاتها ضرورة الاندماج الاقتصاد في المنطقة، خاصة مع توفر إمكانيات حقيقية، ناتجة عن عوامل طبيعية و إنسانية وأخرى اقتصادية تحتاج إلى استغلالها.

6. آسيا الوافي، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية وحرية التجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة،** مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة باتنة، 2007/2006.

كانت الاشكالية المطروحة حول تصور مستقبل العلاقة بين هذين الإطارين وما مدى التفاعل أو التعارض بينهما في مجال الانطلاق نحو مزيد من التحرير التجاري الاقتصادي على مستوى العالم ؟

وهدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم التكتلات الإقليمية في العالم، وعلى طبيعة العلاقة بينها وبين منظمة التجارة العالمية كإطار متعدد الأطراف لتحرير التجارة العالمية، والوقوف على مختلف أبعادها تحت الفرضية أن المنظمة العالمية للتجارة تمثل الحل الأمثل لمساعدة أي تكتل في التقدم، ما لم تتم مخالفة قوانينها المسيطرة وللإجابة عنها اعتمدت على المنهج التاريخي والتحليلي ثم المنهج الوصفي و الاحصائي.

فتوصلت الى ان ضرورة تواؤم التكتلات الاقتصادية الإقليمية مع منظمة التجارة العالمية للحد من عدم تناسقها مع العولمة والعمل على توافقها مع مبدأ عدم التمييز .

7. عقبة عبد اللاوي، **الاقليمية الجديدة وآثارها على اقتصاديات الدول النامية _دراسة بعض اثار النافتا على المكسيك وبعض الاثار المحتملة للشراكة الاورو متوسطية على جزائر،** مذكرة ماجيستر غير منشورة ،جامعة ورقلة، 2008/2007.

كانت الاشكالية متمحورة في: ما هي اهم اثار "الإقليمية الجديدة" على "اقتصاديات" الدول النامية "؟ تحت فرضية تختلف" الاقليمية الجديدة " على التكامل التقليدي فهي تجمع بين اقليمين او اكثر ،و المعيار فيها هو تباين مستويات النمو املا في زيادة القوة التصديرية البينية ،وتحقيق التنمية للأطراف النامية.

هدفت الدراسة إلى بيان فرص التي تتيحها الاقليمية الجديدة والتحديات التي تواجهها واتبع الباحث ثلاث مناهج المنهج الوصفي ،التاريخي ،الاحصائي.

والنتيجة المتوصل اليها ضمن هذا التصور هي بأن الاقليمية الجديدة هي مستوى متقدم من صيغ التكامل الاقتصادي تلتفّ فيها الدول النامية (الاطراف) حول الدول المتقدمة (المراكز ) فرادا او مجتمعة اي انها تجمع بين

اقليمين او اكثر، وليس لإقليم كما كان يطرح بالمعنى التقليدي لتختلف بذلك عن التكامل الاقليمي التقليدي الواقع بين مجموعة من الدول المتقاربة في اوضاعها الاقتصادية فالمعيار فيها اصبح هو : تباين مستويات النمو، املا(المرتجى النظري ) في زيادة القوة التبادلية البينية (تصديرا واستيرادا، كون التوجه التصديري يساعد على تعجيل التنمية.

8. سحنون فاروق، **قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجيستر غير منشورة، 2010/2009.

تناول اشكالية "ماهي أهم المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟ وهدف الى محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي يبرز تأثير أهم المؤشرات على الاستثمار الاجنبي المباشر.

تحت فرضية يتحدد الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مجموعة من المؤشرات ترتبط بالمكان المراد الاستثمار فيه، و أهمها :الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، سعر الصرف و معدل الضريبة. وكان المنهج الذي اتبعه الباحث المنهج الوصفي التحليلي و التحليلي الكمي للإجابة عن التساؤلات.

فتوصل الى نتيجة رئيسية من خلال النموذج نستنتج أن المؤشرات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي و التضخم وهي تتماشى مع النظرية الاقتصادية، من خلال تحليل النموذج، حيث انه إذا زاد الناتج المحلي الإجمالي ب1% سوف يرتفع الاستثمار الأجنبي المباشر ب% 1.48 ، أما إذا انخفض معدل التضخم ب 1% سوف يرتفع الاستثمار الأجنبي % 0.61 .

9. شحاب نوال، **اثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية على تحرير التجارة الدولية**، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة الجزائر ،2010/2009.

طرحت اشكالية ما أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية؟ بمعنى هل هناك تناقض أم تكامل بين قيام و تطور هذه التكتلات و بين توجهات تحرير التجارة الدولية.

ويكمن هدف الدراسة في معرفة الجوانب المرتبطة بالاقتصاد العالمي خاصة فيما تعلق بسياسات التكامل الاقتصادي و كذا المؤسسات الاقتصادية الدولية ، و الفرضية كانت إن التفاعل و التكامل بين المسارين الإقليمي و العالمي قد يخدم توجهات تحرير التجارة الدولية، والمنج المتبع هو المنهج المقارن والتاريخي.

ونتيجة البحث ان التكتلات الاقتصادية الاقليمية تعكس درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسم العمل الدولي بين الدول الاعضاء باستغلال المزايا النسبية كل دولة مما يسمح لها بزيادة فرص النفاذ للأسواق وتحسين القدرة التفاوضية لأعضائها في المفاوضات التجارية متعددة الاطراف .

10. بوصبيع صالح رحيمة، **التكتلات الاقتصادية في ميزان الازمة العالمية _دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الازمات والتكتل الاقتصادي _دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الاوروبي**، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة بسكرة، 2011/2010.

حيث طرحت الباحثة اشكالية هل التكتل الاقتصادي عامل مساعد أو عامل مانعة ضد توسع الازمات الاقتصادية ضمن رقعة الجغرافية التي يشغلها ؟

هدفت الدراسة الى محاولة الوقوف على قدرة التكتلات الاقتصادية في توسيع دائرة الازمات الاقتصادية داخل حدودها الجغرافية الاقليمية من عدمه ، وكذا ابراز دورها في مثل هكذا ازمات ،تحت فرضية التكتلات الاقتصادية هي مجموعة من الترتيبات والاتفاقات تجمع بين مجموعة من الدول قصد تحقيق مجموعة من الاهداف وتجنب المشاكل التي تواجه الدول القطرية المنفردة زمن العولمة، واتبعت المنهج الوصفي والتاريخي وكذا المنهج التحليلي والاحصائي والتحليل العددي والبياني.

فكانت نتيجة البحث ان التكامل الاقتصادي عبارة عن تنظيمات تضم مجموعة من الدول وفق قواعد تلائم طبيعة العلاقات السائدة بينها، وتتوخى دعم التعاون في الميادين غير السياسية بين تلك الدول، وهدفها الاساسي التعاون في المجالات الاقتصادية على ان يكون هذا الهدف مشروعا من وجهة نطر القانون الدولي العام بصفة عامة ، وهو عملية تنطوي على شقين يتم بمقتضى الشق الاول ازالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول الاعضاء والعقبات التي تعرقل انسياب حركة رؤوس الاموال والعمالة مضاف اليها ما تتجه اليه الدول من تنسيق وخلق تجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتصبح في الاخير كلا واحدا، وباستفاء شروط ومراحل التكامل الاقتصادي التقليدي ضمن الشق الاول تتوجه الدول الاعضاء الى ما يطلق عليه الاقليمية الجديدة كمرحلة ثانية وكمستوى متقدم من صيغ التكامل تلتف فيها الدول النامية الاطراف حول الدول المتقدمة المراكز فرادا او مجتمعة اي انها تجمع بين اقليمين او اكثر وليس اقليم واحد فقط كما كان بالمعنى التقليدي وهو ما يثبت الفرضية الاولى .

11. بن عباس حمودي، **دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الصين**، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة بسكرة، 2012/2011.

طرح الباحث اشكالية ما هو دور الاستثمار الاجنبي المباشر في دفع التنمية الاقتصادية؟

والهدف من الدراسة معرفة اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الثلاثة عقود الاخيرة من حيث التوزيع الجغرافي ،المصادر والتوزيع الصناعي، تحت فرضية يلعب الاستثمار الاجنبي المباشر دورا بارزا في التنمية الاقتصادية ،سواء على مستوى التجارة الخارجية او على مستوى الاقتصاد المحلي واعتمد على المنهج الوصفي التحليلي.

للوصول الى نتائج فكانت ان اكثر تدفقات راس مال الاجنبي الى الدول النامية هي عبارة عن استثمار اجنبي مباشر ،وهذه النسبة ترتفع بالنسبة الى مناطق شرق وجنوب شرق أسيا وامريكا الجنوبية فالاستثمار الاجنبي المباشر اصبح يتميز بأهمية كبرى بالنسبة لسياسات التنمية والاصلاح الاقتصادي في الدول النامية .

12. خاطر اسمهان، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر –دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي**، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة بسكرة، 2013/2012.

تناولت الدراسة اشكالية ما هو دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول مجلس التعاون الخليجي ؟

حيث انطلقت الباحثة من فرضية ان الانضمام الى تكتل اقتصادي يحمل في طياته مقومات النجاح ويؤذي الى النهوض باقتصاد الدول و ازدهار الاقتصاد وتفعيل العلاقات الخارجية ومن ثم تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر وهدفت الدراسة الى الربط بين المتغيرين الاقتصاديين التكامل الاقتصادي و الاستثمار الاجنبي المباشر وحاولت ابراز دور التكامل الاقتصادي في تفعيل اداء الاستثمار الاجنبي المباشر واتبعت المنهج الوصفي التحليلي.

حيث توصلت الى نتيجة يقوم التكامل الاقتصادي بين الدول المتجانسة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وينطوي على إزالة العقبات والعراقيل الجمركية مما يفسح المجال للمستثمرين للاستثمار في منطقة التكامل لملائمة المناخ الاستثماري وإزالة العراقيل الجمركية ، هذا ما يزيد من نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي تفعيله وهو ما يثبت الفرضية.

13. إبراهيم بوجلخة، **دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأورو جزائرية دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية**، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة بسكرة، 2013/2012،

تناول في الدراسة الاشكالية إلى أي مدى يعتبر إطار التعاون الاقتصادي الجزائري الأوروبي وفق اتفاق الشراكة الاورو-جزائرية محركا لهياكل الاقتصاد الجزائري؟

وفرضيته الرئيسة كانت الشراكة الأوروبية الجزائرية ومن ورائها مشروع الشراكة الاورو متوسطية، تكريس للتبعية الاقتصادية لبلدان جنوب المتوسط للاتحاد الأوروبي بما فيها الجزائر في ظل المنافسة العالمية الحادة والعولمة الاقتصادية، وقد هدفت دراسته الى دراسة وتقييم نتائج واقع التعاون الاقتصادي الجزائري الاوروبي من خلال التجربة الجزائرية في اتفاق الشراكة الاورو-جزائرية، والوقوف على انعكاساته على الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة مجموعة من المتغيرات الكلية، والآفاق المستقبلية لهذا الاتفاق، واتبع المنهج الوصفي والتاريخي معا.

توصل الى ان الاتحاد الاوروبي يركز على تفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية وتحرير التبادل التجاري للوصول الى منطقة تبادل حر ، في ظل عدم وجود منافسة حقيقة للمنتجات المحلية الجزائرية .

14. صياد شاهيناز، **الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة وهران، 2013/2012.

طرحت اشكال ما هو أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

وقامت دراستها على فرضية ان الاستثمار الاجنبي المباشر يؤثر ايجابا على النمو الاقتصادي في الجزائر ،وهدفت الباحثة الى ابراز تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر وتقييم مناخ الاستثمار، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي.

والنتائج التي توصلت اليها كانت ان نتائج القياس كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية ، اذ أظهرت الدراسة أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره الهام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1991_2008) فعلى الرغم من صغر حجمه بالنسبة للاستثمار المحلي، الا ان تأثيره ايجابي .

15. بوخلجة شوقي، **الاقليمية الجديدة وآثارها على اقتصاديات الدول النامية دراسة حالة _الجزائر _تونس 2012_2013**، مذكرة ماستر، جامعة الوادي، 2015/2014.

الاشكالية المطروحة كيف يمكن ان تساهم اتفاقيات الاقليمية الجديدة في تحريك هياكل اقتصاديات الدول النامية وخاصة الجزائر و تونس ؟

حيث كانت الفرضية ،التكامل الاقتصادي هو اتفاق بين دولتين او اكثر لتحقيق أهداف اقتصادية مشتركة، وتعتبر الاقليمية الجديدة شكلا جديدا من اشكال التكامل الاقتصادي ، ومن ابرز سماتها تباين مستويات التنمية بين اطرافها، هدفت الدراسة الى التعرف على المظاهر الاساسية حول التكامل الاقتصادي الاقليمي الجديد، والمنهج المتبع المنهج التاريخي ،الوصفي ،التحليلي ،

ومن بين النتائج التي توصل اليها الباحث :برزت اهمية التكامل الاقتصادي في العالم ، حيث لجأت معظم الدول الى اقامة تكتلات اقتصادية اقليمية ،لزيادة التنمية الاقتصادية داخليا و مواجهة التحديات الخارجية وان الاقليمية الجديدة هي شكل حديث من اشكال التكاملات الاقتصادية بين دول متقدمة ودول نامية لا يشترط في اعضائها تجانس مستويات التنمية الاقتصادية .

16. عوار عائشة، بن يوب لطيفة، الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ظل التكامل الاقتصادي الخليجي، **مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**، العدد09، جامعة تلمسان، 2013.

حيث كانت الاشكالية ما مدى فعالية التكامل الاقتصادي في دعم الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي ؟

حيث هدفت الدراسة الى تحليل وقياس أثر التكامل الاقتصادي الاقليمي على الاستثمار الاجنبي المباشر من جهة وأثر الاستثمار على النمو من جهة أخرى، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي والاحصائي ، فتوصلت الى نتيجة أن التكامل الاقتصادي الخليجي يؤثر ايجابيا على الاستثمار الأجنبي المباشر ووجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي إلا أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو يعتبر أقوى من تأثير النمو على الاستثمار.

17. بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر ،**مجلة الباحث**، العدد 10،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

وتمحورت اشكالية المقال في ما هي العوامل المحفزة في الدول المضيفة الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ؟ وكيف يتم تقييمها من طرف المستثمر الأجنبي ؟ وما هو واقع الحال في الجزائر ؟ .

واعتمد المنهج الوصفي التحليلي للإجابة عن الاشكالية وتوصل الى المؤشرات الاقتصادية الأهم في تقييم هذه العوامل باعتبار أن القائمين على هذه المؤشرات يحضون بثقة المستثمرين .فالعوامل المحفزة تخص الدول المضيفة في حين أن دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر تخص الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

18. زايدن محمّد : الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال _نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر _، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا** ، العدد الاول، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، لم يطرح اشكالية واضحة بل عالج الموضوع بطريقة سلسة، واعتمد المنهج الوصفي.

وتوصل في خاتمة المقال إلى انه يوجد عزوف واضح من ظرف الشركات الاجنبية عن الاستثمار بالجزائر باستثناء قطاع المحروقات ،وقد تم تعديل بعض التشريعات خاصة قانون الاستثمار.

## المطلب الثاني : الفرق بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة والمشابهة

بعد المسح المكتبي لمختلف المراجع والمصادر المتعلقة بالموضوع، لاحظنا أنه لم يتم التطرق إلى معالجة موضوع الاقليمية الجديدة ودورها في جذب وتفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر، غير أننا وجدنا دراسات تتعلق بالإقليمية الجديدة والاستثمار الاجنبي المباشر كل على حدة، لم تتناول الدراسات السابقة العلاقة المباشرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاقليمية الجديدة بل تطرقت إلى كل متغير على حدى، لذا حاولنا في بحثنا هذا محاولة الربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاقليمية الجديدة ، ساعين إلى معرفة دور الاقليمية الجديدة في جذب و تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في المكسيك.

## خلاصة الفصل الاول :

في سياق التطورات الاقليمية والدولية التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال فترة التسعينيات، دخلت الدول المتقدمة مع الدول النامية في اتفاقيات تجارية اقليمية في اطار ما عرف بالإقليمية الجديدة، ومن ذلك الحين والى غاية اليوم، يشهد العالم تزايدا ملفتا للانتباه لعدد الاتفاقيات التجارية الاقليمية بين الدول الصناعية المتقدمة من جهة والدول النامية من جهة اخرى حيث أخطرت المنظمة العالمية للتجارة منذ انشائها سنة 1995 بأكثر من 300 اتفاقية تجارية اقليمية، في سباق محموم نحو اقامة ترتيبات اقتصادية اقليمية جديدة لا تشترط في عضويتها التجانس في مستويات التنمية، ولا القرب الجغرافي، ولا حتى التوافق الثقافي أو السياسي، تلعب الدول المتقدمة في هذه التجمعات الاقليمية دور القائد او المركز وفي المقابل تمثل الدول النامية الشريكة دور التابع.

# الفصل الثاني:

# دور منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية في تنامي الاستثمارات في المكسيك

**تمهيد:**

سنركز من خلال هذا الفصل على الجوانب التنظيمية للإقليمية الجديدة التي تساهم في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، متخذين في ذلك منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية كدراسة تطبيقية، وتركيزنا على الاستثمار الأجنبي المباشر متأتي من كونه احد المكونات الاساسية للطلب الكلي، والكفيل بتوفر مناصب الشغل وانتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، وهو الدافع وراء سعي الحكومات لتنشيط الاستثمار الأجنبي المباشر وتحفيز المستثمرين على زيادة وتوسيع استثماراتهم.

إذ سنركز على الدور الذي لعبته منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية "النافتا" في تنامي الاستثمارات الأجنبية في المكسيك وذلك من خلال تحليل المتغيرات التي ارتكزت عليها النافتا في نشأتها ومدى علاقتها بتنامي الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدولة.

# المبحث الأول:

# الجوانب التنظيمية للإقليمية الجديدة وعلاقتها بالاستثمار الاجنبي المباشر النافتا أنموذجاً

بسبب بروز الاقليمية الجديدة كشكل من اشكال التكامل الاقتصادي، الذي لا يشترط فيه التجانس والتجاور بين الدول الاعضاء، انشات اتفاقيات تجارية اقليمية بين دول غير متجانسة اقتصاديا –شمال –جنوب– ومتباعدة جغرافيا، فتم اقامة تكتل اقتصادي بين دول متقدمة كالولايات المتحدة وكندا والمكسيك كدولة نامية لتتكون اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، في إطار سعي الولايات المتحدة الوصول الى تكتل صاعد مثل الاتحاد الاوروبي.

## المطلب الاول: الاقليمية الجديدة لدول أمريكا الشمالية النافتا "النشأة والأهداف"

**أولاً: نشأة التكتل الاقليمي الجديد النافتا:**

أدت التطورات الاقتصادية الدولية وخاصة بدايات ظهور الاتحاد الأوربي كقوة اقتصادية عالمية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية، وبعد قيام العديد من التكتلات الاقتصادية التي تشترك جميعها في الغاء الحواجز والعراقيل وتحرير التجارة وتدفق رؤوس الاموال فيما بين الاعضاء ولأن أمريكا كانت تعاني من عجز هائل في الحساب الجاري، وبعدم القدرة على السيطرة على اقتصادها، تم التفكير في تجمع إقليمي خاص بها، وهذه الفكرة كان تجسيدها في إنشاء منطقة التجارة الحرة بين كندا والمكسيك و أمريكا[1].

فبالرغم من أنه كان لدى الولايات المتحدة وكندا اتفاقية للتجارة الحرة في السيارات منذ 1965، إلا أن البلدين لم يتمكنا من التوصل إلى اتفاقية شاملة للتجارة الحرة، على مستوى الاقتصاد القومي كله إلا في سنة 1988 حيث جرى التفاوض أخيراً على هذه الاتفاقية، التي دخلت حيز التنفيذ في 1 جانفي 1989، مع العلم أن كندا كانت بالفعل أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة مع تجارة سنوية بينية في الاتجاهين تقدر بحوالي 150 بليون دولار ( 75% منها معفاة بالفعل من الجمارك)، ويقتضي الاتفاق بإزالة معظم الحواجز الجمركية وغير الجمركية المتبقية بين البلدين بحلول عام 1998، كما احتوت الاتفاقية على عدة نصوص أخرى مهمة، فقد أقرت الاتفاقية لأول مرة مجموعة من القواعد تحكم التجارة في الخدمات، مع موافقة كل بلد على أن يعامل قطاع الخدمات كل منهما الآخر بنفس الطريقة التي يعامل بها قطاعه هو ذاته، وتخفيض الإجراءات الروتينية لعبور الحدود للمحاسبين، المحامين، والمهندسين، والمهنيين الآخرين، الاتفاق أسقط أيضا كافة القيود المتبقية على شحن الطاقة بين البلدين وخفض القيود على الاستثمارات في سوق كل منهما الآخر[2].

[1] – موردخاي كريانين، **الاقتصاد الدولي مدخل السياسات**، تعريب محمد ابراهيم منصور، علي مسعود عطية، دار المريخ، الرياض،2007، ص:182.

[2] – كامل بكري، **الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص ص231– 232.

وعليه بدأت الترتيبات حول منطقة التجارة الحرة الأمريكية وكندا، التي دخلت حيز التنفيذ سنة 1989 الأمر الذي أدى إلى تفاوض المكسيك مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في أوت 1992، وتعتبر مصادقة الكونغرس الامريكي في 17 .11. 1993 على اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية هي البداية لإنشاء هذا التكتل–مع أن سريان الاتفاقية لم يبدأ إلا في أول يناير 1994–الذي يضم كلا من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، وهو كما يفهم من الاتفاقية المنشئة له مفتوح أمام باقي الدول الأمريكية بما في ذلك بعض دول أمريكا اللاتينية التي قد تنضم إليه في المستقبل، وبدأ التفاوض حول النافتا بين الدول الثلاث في ستة مجالات هي : النفاذ الى الاسواق، قواعد التجارة، الخدمات، الاستثمار، حقوق الملكية الفكرية، فض النزاعات. اما عن حجم وإمكانيات هذا التكتل–وبالرغم من أنه لا يضم إلا ثلاث دول كبيرة–فإنه يمثل أكبر منطقة تجارة حرة في العالم تقريبا بحجم اقتصاد يقارب 7 تريليونات دولار عند النشأة، وعدد منتجين ومستهلكين يناهز 360 مليون نسمة، كما يصل الناتج المحلي الإجمالي له إلى 670 مليار دولار، وحجم التجارة الخارجية له إلى 1017 مليار دولار عام 1991، ناهيك عن الإمكانات التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية من مستويات تكنولوجية وصناعات متقدمة وثروات طبيعية وقدرات مالية هائلة [1].

**ثانياً: أهداف انشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية النافتا** [2]:

يستند هذا المفهوم إلى التركيز على إقامة مناطق تجارة حرة تعمل على تعميق الاندماج الاقتصادي وتعزيز عمليات التحرير متعمد الأطراف التي تحرص عليها مجموعة الدول الصناعية الكبرى والمؤسسات الدولية .كما يسند مفهوم الإقليمية الجديدة وفق منظور الولايات المتحدة إلى اقامة ترتيبات إقليمية بين دول تتباين فيها مستويات النمو الاقتصادي ، دول صناعية متقدمة و دول نامية .حيث أنها منذ الثمانينات من القرن الماضي بدأت تفكر في انتهاج سبل مختلفة لربط علاقات مع دول القارة الأمريكية، وبذلك ترجمة هذه التوجهات الجديدة بإنشاء تكتلNAFTA عام 1994بين كل من الولايات المتحدة الامريكية، كندا والمكسيك و هذه الصيغة على الرغم من أنها تتميز بالانفتاح، فالولايات المتحدة بهذا التوجه الجديد تجاوزت إقليمها الجغرافي المجاور لها حيث ركزت بصفة خاصة في اتفاقيات مع دول خارج المنطقة حيث ال ( 15 )اتفاقا التي أبلغت بها الولايات المتحدة الأمريكية المنظمة العالمية للتجارة منذ عام1980 ،منها 13 اتفاقا منها اجريت مع دول لا تنتمي الى نفس إقليمها الجغرافي، فهذه الاستراتيجية تسمح لها بالتفاوض مباشرة مع الدولة المختارة لوضع شروطها، ولذلك نجد اطراف منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ترتكز على مبدأين مهمين لضبط اجراءات وقضايا الاستثمار هما :

1–المعاملة الوطنية للمستثمر الاجنبي بمنحه امتيازات المستثمر الوطني ؛

2–الشفافية والوضوح والاعلان على تدابير الاستثمار التي لا تتعارض مع الالتزام الاول؛

3– الغاء كافة القيود الكمية كما أن للمستثمر الحق في استيراد مستلزمات الانتاج دون قيود في تصدير منتجه او تحديد حصة السوق المحلي .

[1] – موردخاي كريانين، مرجع سبق ذكره، ص:182.

[2] – بوجلخة شوقي، مرجع سبق ذكره، ص ص:20–22.

إن أهداف منطقة التجارة الحرة النافتا متعددة، وتنقسم على كل دولة على حدى، وتنقسم إلى:

أهداف عامة متمثلة في تنشيط التجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء، ويكون الهدف من تحرير التجارة زيادة معدلات نمو الناتج المحلي، الذي بدوره يؤدي إلى رفاهية المجتمعات، و الميزة المكتسبة من إقامة منطقة تجارية حرة إلغاء الحواجز الجمركية، وتحرير التجارة وزيادة الاستثمار، وهذه الأخير من شأنها رفع القدرة التنافسية في السوق العالمي بزيادة الاستثمارات، وزيادة نسبة تجارتها بين الدول الأعضاء والعالم الخارجي.

أما بالنسبة للمكسيك، يكون المتوقع عند الدخول في اتفاقية النافتا، والتي تعتبر نموذج دولة نامية، أن تتحصل على مزايا من هذه الاتفاقية، عن طريق دخولها في اقتصاد دولتين متطورتين، وذلك بتدوير ومشاركة أموالها في تلك الدولتين مما يقلل من هروب رؤوس أموالها، وبزيادة التدفقات الاستثمارية في منطقة التجارة الحرة خلقت فرص عمل جديدة وهذا بسب طلب المكسيك على صادرات الامريكية ومع هاته الاتفاقية الموقعة بينهم سوف تتحصل أمريكا على إعفاءات جمركية وهذا سوف يزيد من نسبة صادراتها نحوى المكسيك وكندا، وأن لأمريكا الفرصة لزيادة رؤوس أموالها، مع زيادة فرص العمل المتاحة جراء التجارة البينية بينهم .

## المطلب الثاني : الجوانب المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر في النافتا

رغم أن النافتا ليست سوقا مشتَّركة ألا أننا نجدها تطبق مبادئ التسوية الوطنية او المعالجة حسب مبدأ الدولة الأكثر رعاية فيما يخص الاستثمار المباشر مثل الخدمات المالية، كما نجد الأحكام المتعلقة بالاستثمار قريبة جداً من مشروع الاتفاقية المتعددة حول الاستثمار التي تم التفاوض حولها على مستوى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية *OCDE* قبل فشلها النهائي سنة 1988، من جهة أخرى وتحت ضغط الكونغرس الأمريكي، تم التفاوض بشأن اتفاقيتين موازيتين سنة 1993 بند اجتماعي وأخر بيئي.

وإذا تفحصنا المبادئ العامة للاتفاقية النافتا فنجد ان الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك اتخذت تدابير لتنشيط التجارة الاقليمية بينها، فوضعوا الخطوط العريضة للاتفاقية فهناك مجموعة من الإجراءات فيما بينهم، وكان التدبير لتعريفة الجمركية، إما أن يتم إزالتها دفعة واحدة أو بالتدريج على فترة مقدرة بـ 15 سنة، مع إلغاء رخص الواردات.

مع الإشارة إلى القدرة على العودة إلى نسبة من القيود الجمركية في حالة تعرض الصناعات المحلية للدول المعنية لصعوبات نتيجة فتح الأسواق، كما أشير إلى حماية حقوق الملكية الفكرية مثل – براءة الاختراع –وبرامج الكمبيوتر، مع الإشارة في الاتفاق إلى تحرير الشاحنات عبر الدول والتقليل من تكاليف النقل بالإضافة إلى إمكانية تصريح كل دولة في رغبتها في الانسحاب من الاتفاقية قبل التاريخ المحدد لانسحابها ب:6 اشهر ،ويمكن

توسع الاطراف في المنطقة والسماح بانضمام اطراف اخرى، حيث نجد أن الجوانب التنظيمية للنافتا المتعلقة بالاستثمار تتمثل في [1]:

- **بالنسبة للتعريفات الجمركية** : تتم ازالتها دفعة واحدة، أو بالتدرج على مدى فترة زمنية متفق عليها للسلع المختلفة، تصل الى خمسة عشر عاما، حيث تمثلت توجهات النافتا في تحرير التجارة المتبادلة لحوالي 900سلعة من التعريفة الجمركية بشكل متدرج، فالفئة (أ)من هذه السلع تتمتع بتحرير فوري، و الفئة (ب)بتحرير بعد خمسة سنوات، والفئة (ج)بتحرير عشر سنوات، اما الفئة (د)بعد خمسة عشر سنة هذا مع السماح بحرية تداول السلع بين الدول الاعضاء، وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى ان حوالي 50%من الصادرات الامريكية للمكسيك و70%من صادرات المكسيك الى السوق الامريكي أصبحت محررة تماما من التعريفات والحصص بمجرد أن دخلت حيز التنفيذ. هذا وتستثني الاتفاقية تخفيض في الرسوم الجمركية على استثمارات فقطاع البترول في المكسيك، الخطوط الجوية والاتصالات اللاسلكية في الولايات المتحدة ،والصناعة الثقافية في كندا؛
- **الغاء القيود الإدارية:** مثل رخص الواردات التي تعمل كسقف على الواردات مع اتخاذ المواصفات الفنية كعقبة للتجارة بين هذه الدول، وترجيح عمل اللجان للوصول الى مواصفات محددة، ويمكن العودة الى قدر من القيود الجمركية في حالة تعرض الصناعة المحلية للدولة المعنية لبعض الصعوبات نتيجة فتح الاسواق؛
- **ازالة القيود المفروضة على الاستثمار:** حيث يتمتع المستثمرون من الدول الثلاث بنفس المعاملة، ويتم تحويل العملات بحرية وفقا لأسعار السوق ،كما تمت ايضا ازالة متطلبات الاداء ،مثل الحفاظ على مستويات التصدير ،وتحقيق التوزان التجاري ،وسوف تسمح المكسيك في غضون فترة من سبع سنوات الى خمس عشر سنة بإنشاء مؤسسات مالية أجنبية ،والعمل على الاستثمار في البنوك ومؤسسات التامين والسمسرة؛
- **تحرير التجارة في الخدمات** (وبهذا رفعت المكسيك الحظر على البنوك الامريكية في اراضيها، فاستحوذت على 15% من السوق المكسيكية بحلول 2000 وحتى 25% في 2004، ومنح معاملة متساوية لموردي الخدمات والمتخصصين من الدول الثلاث، وتسهيل منح تراخيص عمل

[1] اعداد الباحثة بالاعتماد على :

- بوصبيع صالح رحيمة، **تداعيات الازمة العالمية على اقتصاديات الدول النامية عبر معبر الاقليمية الجديدة منذ 2007 دراسة حالة الجزائر والمكسيك**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2016، ص ص: 60.
- منور أوسرير، **المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية دراسة نظرية تحليلية**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر، 2006/2005، ص:27.
- حمد محمود الامام، **التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية والتطبيق**، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 2000، ص 420.

المتخصصين، وازالة متطلبات الاقامة والمواطنة لهذه الشريحة، بالإضافة الى تحرير لوائح الانتقالات بنهاية عقد التسعينات؛

كما تم التوصل الى اتفاقيات تكميلية تتناول معايير العمل ذات الصلة بالتجارة وحماية البيئة، حيث تهدف الاتفاقية التكميلية للتعاون في سوق العمل الى تحديد ما اذا كانت معايير المتراخية والظروف السائدة في المكسيك ستمنح شركاتها ميزة غير عادلة في السوقين الامريكي والكندي، لذا تم الاتفاق على أن يلتزم كل بتطبيق قوانينه للعمالة بفاعلية من خلال الاجراءات الحكومية المناسبة كما تتضمن نصوص متعلقة بتشغيل الاحداث، ومستويات الصحة والسلامة و الحدود الدنيا للأجور .

كما شملت الاتفاقية مجموعة من القطاعات الاقتصادية المتمثلة في[1] :

- **قطاع الزراعة** : يتم ازالة جل الحواجز والرسوم الجمركية المفروضة على المعاملات الزراعية وبصورة فورية بين الولايات المتحدة والمكسيك، مع فرض رسوم جمركية بنسبة 6% على السكر والذرة وبعض الخضر والفواكه والخضروات، على ان تزول هذه الرسوم بصفة تدريجية وتامة بعد مرور خمسة عشر عام، أما بالنسبة للولايات المتحدة وكندا فان العمل يستمر بالاتفاقية السارية التي سبقت اتفاقية النافتا وذلك سنة 1989؛
- **قطاع السيارات** : تنص الاتفاقية على ان كل دولة تقوم بتخفيض رسومها الجمركية المفروضة على وارداتها من سيارات الركوب والنقل الثقيل وقطع غيارها بنسبة 50% فورا، والغاء النسبة الباقية خلال عشر سنوات، كما تراعى ضرورة التصنيع المحلي بنسبة 62.5% من مكونات السيارة، حتى يمكن اعفاؤها من الرسوم الجمركية؛
- **قطاع الطاقة:** تقرر أن يستمر الحظر المكسيكي المفروض على قيام القطاع الخاص بعمليات البحث والتنقيب على النفط الخام، الا انه تم السماح للشركة البترولية المملوكة للدولة بفتح المجال امام الشركات الامريكية و الكندية للدخول في العقود الحكومية؛
- **قطاع الخدمات المصرفية:** يجب على المكسيك فتح القطاع المصرفي وبصورة تدريجية امام الاستثمارات الامريكية و الكندية حتى تزال كافة القيود والحواجز بحلول عام 2007؛
- **قطاع المنسوجات:** نصت الاتفاقية على الغاء الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الثلاث من المنسوجات والملابس الجاهزة والمصنعة في شمال امريكا فورا وبحد أقصى عشر سنوات، وبالنسبة لقواعد المنشأ تعفى المنسوجات والملابس الجاهزة من الرسوم في حالة ما اذا كانت مصنوعة من نسيج احدى الدول الثلاث وليست مستوردة من الخارج؛

[1] من اعداد الباحثة بالاعتماد على :
-منور أوسرير، مرجع سبق ذكره، ص:27.
- محمد محمود الامام، مرجع سبق ذكره، ص: 420.
- عقبة عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص:103-104.

- **قطاع النقل** : كان لزاما على قطاع النقل ان يتطور بالقدر الكافي لمواجهة متطلبات اقامة منطقة تجارة حرة بهذا المعنى بين ثلاث دول، وتسعى الاتفاقية الى الارتقاء بالأوضاع الخاصة بالعبور البري عبر الحدود المكسيكية الامريكية الى المستوى القائم على الحدود الكندية الامريكية؛

كما شملت اتفاقية النافتا بعض الاتفاقيات الجانبية كقيام الولايات المتحدة باستيراد عصير البرتقال المركز من المكسيك بدلا من امريكا اللاتينية وخاصة البرازيل، ومنها الاتفاقية البيئة حيث نصت على ان تفرض غرامات مالية اضافة الى العقوبات الامريكية والمكسيكية في حالة ثبوت وجود مخالفات متكررة لقوانين حماية البيئة، وتعتبر الاتفاقية الاكثر صعوبة في لتنفيذ النافتا والسبب هو التخوف من ان بعض المنشآت من خارج دول النافتا سوف تشجع الاستثمار في المكسيك للاستفادة من معاييرها البيئية المنخفضة للاستثمار وعدم التزامها بتطبيق كل المعايير، ولهذا تم انشاء بنك امريكا الشمالية للتنمية من اجل تحويل عمليات تحسين البيئة وقعت عليها كل من الولايات المتحدة و المكسيك[1].

[1]-عقبة عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 104.

# المبحث الثاني:

# الطريقة والادوات المعتمدة في الدراسة التحليلية

## المطلب الاول: الطريقة المعتمدة في الدراسة

### أولاً: توصيف متغيرات الدراسة

تتضمن الدراسة على متغير تابع يتمثل في الاستثمار الاجنبي المباشر، ومتغير مستقل وهو حركة انتقال رؤوس الاموال، وكذلك متغير مستقل ثاني تخفيض التعريفات الجمركية، بينما المتغير المستقل الثالث يتمثل الائتمان؛ اما المتغير المستقل الرابع فيتمثل في صافي صادرات والواردات، والمتغير المستقل الخامس فهو تخفيض تكاليف حركة النقل على اعتبار أنها من أهم العناصر التي تم على أساسها تشكيل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، وسيتم التطرق إلى نبذة مبسطة عن كل متغير[1]:

❖ **الاستثمار الأجنبي المباشر:**

تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أحد السياسات التي تعتمد عليها أي دولة في تحريك اقتصادها وتنويع إنتاجها. أن ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المكسيك خلال الفترة (1995-2016)، أدى إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي؛ وذلك بسبب جهود دولة المكسيك في توفير البيئة الاستثمارية اللازمة لاستقطاب المستثمر الأجنبي؛

❖ **انتقال رؤوس الاموال :**

هي حركة كل الوحدات النقدية والاصول المختلفة وانتقالها بين الدول، وقد ساهم تحرير في زيادة تدفقات رؤوس الاموال حيث سهلت عملية انتقالها وخفضت من تكلفتها؛ وعادة ما يتم انتقال رؤوس الاموال من مناطق الطلب المنخفض الى مناطق الطلب المرتفع، واضحى تدفقات رؤوس الاموال ضرورة ملحة في ظل الوقت الراهن؛

❖ **حركة النقل:**

يعرفه هانز ادلر خبير في شؤون النقل البنك الدولي للإنشاء والتعمير بانه : يعبر النقل عن خدمة او حدث لإيصال مراكز الانتاج والمناطق الاهلة بالسكان ببعضها؛ أي مع مراكز الاستهلاك . وهي نشاط اقتصادي يوسع السوق وتسهيل الانسياب الابعد للمنتجات والاشخاص .

[1] بجاوي سهام ، الاستثمارات البينية العربية ومساهمتها في تحقيق التكامل العربي ؛مذكرة ماجيستر ؛غير منشورة ، جامعة الجزائر ؛2005؛ ص ص:11-19.

❖ **تخفيض التعريفة الجمركية :**

وهي ضرائب تفرض على السلع التي تستوردها دولة الى اخرى؛ وتضع الدول مقدار التعريفة بطرق مختلفة فقد تكون لبعضها اتفاقيات تجارية تتضمن بندا؛ ينص على تفضيل في المعاملة لبعض الدول وبموجب هذا البند تفرض أقل نسب التعريفة العادية في بلدها على كل البلدان الموقعة على الاتفاقية، ان الدول التي تشكل اتحادا جمركيا تزيل التعريفة الجمركية من التجارة بينها اما المنطقة التجارة الحرة فتفرض تعريفة جمركية على التجارة بينها؛ ولكن تستطيع كل دولة ان تفرض التعريفة الجمركية التي تريدها على غير الاعضاء فمثلا. قد خفضت في بداية النافتا من قبل الولايات على الواردات من المكسيك ب3.15% عام 1993الى 0.52%عام 2001 وذلك مقارنة مع العالم الخارجي فقد كانت 4.45% الى 2.67% على واردات العالم الخارجي لنفس الفترة ؛ وفي المقابل انخفضت التعريفة الجمركية على واردات المكسيك من الدول الشريكة في النافتا الى 5%فقط مقارنة 11% قبل اقامة النافتا .

❖ **الصادرات والواردات :**

هي منتجات من السلع والخدمات التي تنتجها الدولة وتقوم بنقلها إلى دول أخرى وببيعها في الأسواق الدولية؛ **اما** الواردات:هي منتجات من السلع والخدمات التي يتم شراؤها من دول أخرى ونقلها داخل الدولة ثم بيعها في الأسواق المحلية.

❖ **الائتمان :**

في الاقتصاد هو القدرة على الاقتراض وهو اصطلاحاً التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض او المداينة بمعنى ان يقوم الدائن (البنك) بمنح المدين (المقترض ) مهلة من الوقت يلتزم المدين (المقترض) عند انتهائها بدفع قيمة الدين مضافاً إليه الفوائد المتفق عليها سابقاً بين الطرفين. ويمكن تعريفه ايضاُ بأنه الثقة التي يليها البنك لجهة ما سواء كان طبيعياً او معنوياً بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لغاية عائد مالي معين وبضمانات تمكن البنك من شراء قيمة المال في حال توقف العميل عن السداد.

**ثانياً: الادوات المعتمدة في الدراسة**

لغرض جمع المعطيات من الميدان عن موضوع الدراسة، على الباحث انتقاء الأداة المناسبة لذلك ومن المتفق عليه أن أداة البحث تساعد الباحث على تحقيق هدفين هما:

- تساعد على جمع المعلومات والحقائق المتعلقة بموضوع البح؛

-تجعل الباحث يتقيد بموضوع بحثه، وعدم الخروج عن أطره العريضة؛
ومنه فأداة البحث هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن بواسطتها الباحث حل المشكلة.

ولذلك نجد ان كل باحث يعتمد في بحثه على مجموعة من الادوات والبرامج فيستخدمها لجمع البيانات والمعطيات وتحليلها للوصول الى حل المشكلة واثبات او نفي الفرضيات القائمة عليه البحث فنجد من الادوات التي تستخدم بكثرة الاستبيان، المقابلة، الملاحظة،.....الخ؛ اما البرامج التي تستخدم للتحليل فأشاهرها EVIEWS؛ SPISAS؛ EXCEL.....الخ. اما المنهاج المستخدمة فنجد المنهج الوصفي، المنهج التحليلي، المنهج القياسي، والاحصائي، المنهج التاريخي؛ .....الخ؛ كما أن هنالك العديد من الطرق طريقة المربعات الصغرى العادية ، طريقة التكرار ، طريقة الفرق الاول ، طريقة التحويل، .....الخ ؛

ونظرا لطبيعة موضوعنا، تبين أنه من المناسب استخدام المنهج الوصفي، نظرا لصعوبة توضيح العلاقة بين المتغيرات المستقلة التي بنيت على أساسها النافتا والمثلة أساساً في تخفيض الرسوم الجمركية، تحرير التجارة البينية، تحرير حركة رؤوس الأموال.....والمتغير التابع ألا وهو الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للمكسيك
ويمكن تعريف المنهج الوصفي كما يلي: يهتم المنهج الوصفي بدقة ذكر الخصائص والمميزات للشيء الموصوف معبر عنها بصورة كمية وكيفية، و المنهج التحليلي المعتمد على الاحصائيات والبيانات الاقتصاديات محل الدراسة ومن ثم التقييم والتقويم.

## المطلب الثاني: عرض ومناقشة بيانات المتغيرات التي تؤثر على الاستثمار الاجنبي المباشر ضمن النافتا

في الجدول الموالي أهم المتغيرات التي اعتمد عليها في تشكيل تنظيم اتفاقية النافتا منذ دخولها حيز التنفيذ سنقوم بدراسة أثارها على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للمكسيك:

الجدول (02-01): العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للمكسيك في اتفاقية النافتا

| المتغير / السنة | رصيد العالم من FDI الوارد مليار/تريليون دولار | من الو م أ الى المكسيك مليار دولار | من كندا الى المكسيك مليار دولار | اجمالي الاستثمار الوارد من دول النافتا | اجمالي الائتمان (ألاف البيزو) | تدفقات المالية (مليارات الدولارات) | ايرادات النقل (ألاف البيزو) | الصادرات نحو الو م ا (ألاف الدولارات) | الصادرات نحو كندا (ألاف الدولارات) | اجمالي صادرات المكسيك لدول النافتا |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **1995** | 319.90 | 16.873 | 0.95 | 17.823 | 482042838 | 227322032 | 1435795 | 66273648 | 1987401 | 68261049 |
| **1996** | 363.58 | 19.351 | 1.93 | 21.281 | 756175428 | 331719794 | 1939776 | 80570025 | 2172010 | 82742035 |
| **1997** | 461.27 | 24.050 | 2.16 | 26.21 | 1002074064 | 438314583 | 2550046 | 94376869 | 2157014 | 11533883 |
| **1998** | 679.31 | 26.657 | 2.86 | 29.517 | 1241752159 | 3157946 | 3157946 | 103001771 | 1519287 | 104521058 |
| **1999** | 961.90 | 37.151 | 3.33 | 40.481 | 1570714179 | 398625904 | 3822960 | 120262013 | 2311181 | 122573194 |
| **2000** | 1.46 | 39.35 | 3.86 | 43.21 | 1970570454 | 491519875 | 4715971 | 147399928 | 3340014 | 150739942 |
| **2001** | 796.27 | 48.2 | 3.39 | 51.59 | 2208264026 | 696983482 | 5336413 | 140564398 | 3082629 | 143647027 |
| **2002** | 744.14 | 56.3 | 3.2 | 59.5 | 2584365319 | 353890756 | 4925094 | 141897658 | 2991332 | 144888990 |
| **2003** | 710.76 | 56.85 | 3.05 | 59.9 | 2990720798 | 308110189 | 1849469 | 144293358 | 3041792 | 147335150 |
| **2004** | 1.01 | 63.38 | 2.65 | 66.03 | 3067925058 | 581857566 | 1144071 | 164521988 | 3291546 | 167813534 |
| **2005** | 1.54 | 73.69 | 4.4 | 78.09 | 3822078167 | 623200145 | 172823 | 183562840 | 4234478 | 187797318 |
| **2006** | 2.15 | 82.97 | 5.16 | 88.13 | 4452127146 | 941605809 | 180594 | 211799379 | 5176222 | 216975601 |
| **2007** | 3.10 | 91.05 | 5.1 | 96.15 | 5011010862 | 1462756716 | 203048 | 223133256 | 6490957 | 229624213 |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 240625087 | 7102354 | 233522733 | 123664 | 1451653721 | 5644704713 | 92.18 | 4.74 | 87.44 | 2.45 | **2008** |
| 1859255406 | 8244256 | 185101150 | 150164 | 1504900623 | 6540959570 | 88.89 | 4.84 | 84.05 | 1.36 | **2009** |
| 249370079 | 10685655 | 238684424 | 161310,741 | 2377921388 | 7172299546 | 90.65 | 4.9 | 85.75 | 1.86 | **2010** |
| 285121112 | 10694589 | 274426523 | 171322,404 | 2214882715 | 7854289259 | 95.18 | 9.58 | 85.6 | 2.28 | **2011** |
| 298779738 | 10937582 | 287842156 | 158678,869 | 2743422845 | 8942745402 | 114.5 | 10.11 | 104.39 | 2.12 | **2012** |
| 309891810 | 10452658 | 299439152 | 169372,801 | 3283662622 | 9507007613 | 99.49 | 13.06 | 86.43 | 2.13 | **2013** |
| 329079674 | 10714164 | 318365510 | 146655,727 | 2441675059 | 10789170396 | 100.66 | 13.68 | 86.98 | 1.79 | **2014** |
| 319409234 | 10544658 | 308864576 | 192620,802 | 2375859405 | 12955655331 | 101.62 | 14.82 | 86.8 | 2.34 | **2015** |
| 318623333 | 9758757 | 308864576 | 206829,795 | 2566312548 | 15015651342 | 102.65 | 15.01 | 87.64 | 2.30 | **2016** |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:


5. http://www.inegi.org.mx/sistemas/bie 10-05-2018
6. https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?contextual=aggregate&end=2016&locations=ZJ&start=1993&view=chart10 -05-2018
7. http://www.banxico.org.mx/SieInternet/consultarDirectorioInternetAction.do?sector=3&accion=consultarCuadro&idCuadro=CF807&locale=es10-05-2018
8. http://www.inegi.org.mx/sistemas/bie/10-05-2018

**أولاً: الدراسة القياسية :**

يعتمد تقدير النموذج القياسي لهذه الدراسة على طريقة المربعات الصغرى العادية، وذلك باستخدام برنامج (EViews 9 ). وبعد إدخال عدة صيغ لتقدير النموذج القياسي، تبينت فيها ما يلي :

**جدول (02-02): نتائج تقدير النموذج الخطي للاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة 1995-2016**

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 06/05/18 Time: 02:16
Sample: 1995 2016
Included observations: 22

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 256.9784 | 219.5063 | 1.170711 | 0.2589 |
| X1 | -2.139531 | 3.623291 | -0.590494 | 0.5631 |
| X2 | 9.04E-09 | 2.98E-08 | 0.302893 | 0.7659 |
| X3 | -6.00E-08 | 1.25E-07 | -0.479559 | 0.6380 |
| X4 | 0.000109 | 3.96E-05 | 2.741249 | 0.0145 |
| X5 | -3.23E-08 | 1.48E-07 | -0.218545 | 0.8298 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.643426 | Mean dependent var | 230.2282 |
| Adjusted R-squared | 0.531997 | S.D. dependent var | 335.2987 |
| S.E. of regression | 229.3804 | Akaike info criterion | 13.93564 |
| Sum squared resid | 841846.1 | Schwarz criterion | 14.23320 |
| Log likelihood | -147.2921 | Hannan-Quinn criter. | 14.00574 |
| F-statistic | 5.774293 | Durbin-Watson stat | 2.656189 |
| Prob(F-statistic) | 0.003122 | | |

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- برنامج EViews
- الجدول (02-01)

حيث كانت النتائج وفقا للنموذج ان :

$$Y=256.9784-2.139531*X1+9.04^{E}-09*X2-6.00^{E}-08*X3+0.000109*X4-3.23^{E}-08*X5$$

T= (1.170711) (-0.590494) (0.302893) (-0.479559) (2.741249) (-0.218545)

$R^2$= 0.6434 $\overline{R^2}$= 0.5319 F= 5.7742 Prob(F)= 0.003122 DW= 2.656 N= 22

يلاحظ من نتائج الجدول (02-02) أن قيمة اختبار(*Durbin– Watson*) تساوي2.656، وذلك يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي، لأن هذه القيمة تقترب من العدد 2، كما يتضح من خلال الجدول السابق على عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة؛ وذلك بسبب ارتفاع قيمة ($R^2$)؛ ويشير معامل التحديد($R^2$)، إلى القوة التفسيرية لكل من المتغيرات التابعة وهي ($X1$) والذي يمثل اجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول النافتا ، و($X2$) والذي يعبر عن اجمالي الائتمان ، وكذلك ($X3$) والذي يشير إلى تدفقات المالية ،و المتغير($X4$) يمثل ايرادات النقل ؛ والمتغير الاخير ($X5$)يعبر عن

اجمالي صادرات المكسيك لدول النافتا ، وبذلك فهي تفسر 64 % من التغيرات التي تحدث في المتغير المستقل (Y) الذي يمثل تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى المكسيك ، والنسبة المتبقية 36% تعبر عن متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج القياسي وهو ما يعبر عنها بالمتغيرات العشوائية (U).

كما تشير قيمة (*Prob*(F-*statistic* والتي تعادل 0.003122 وهي قيمة أقل من 0.05 إلى جودة النموذج القياسي ككل، أي أن النموذج القياسي معنوي إحصائيا، وعلى هذا يتم رفض فرض العدم ، وقبول الفرض البديلة والتي تنص على وجود علاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة .

وتشير كذلك (*prob t-stat*) للمتغيرات التابعة (*X*1) و(*X*2) و(*X*3) و (*X*4) و(*X*5)، أنها معنوية، وأيضًا إشارتها موجبة، وبالتالي قبول الفرضية البديلة . ويعني ذلك أنه يوجد علاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة .

**ثانياً: الدراسة التحليلية :**

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان الاستثمار العالمي الوارد قد كان في عام 1995 يبلغ 319.90مليار دولار اما الاستثمارات الامريكية في المكسيك قدرت ب 16.873 مليار والكندية في المكسيك قدرت ايضا ب 0.95 مليار اما المتغيرات الاخرى فإيرادات النقل تساوي 1435795 الف بيزو والتدفقات المالية قدرت 227322032 مليار دولار اما الائتمان فقد بلغ 482042838 الف بيزو والصادرات المكسيكية الى الولايات المتحدة كانت 66273648مليار دولار اما الى كندا 1987401 مليار دولار؛ في حين أنه شهد عام 1996و1997 زيادة ملموسة إذ بدأت الاستثمارات في المكسيك بالنمو كما نلاحظ زيادة تدفقات في المتغيرات الاخرى بقيمة موجبة، والفضل هنا يعود الى اثر اتفاقية النافتا وبرهنتهم على مقولتهم المروج لها ( تحرير مضطرد / نمو اكبر ) ومع تخفيض التعريفة الجمركية على الصادرات والواردات البينية للدول الثلاث المنظمة للنافتا ساعد هذا في زيادة التدفقات التجارية وجلب المستثمرين الاجانب الساعين لولوج منتجاتهم إلى السوق الأمريكية والكندية بأقل تكلفة مما لو تم انتاجها خارج التكتل، وهو ما انعكس في جانب زيادة حركة النقل مما يؤكد تزايد تحركات المركبات داخل وخارج المكسيك وهو ما يعني وجود حركية تجارية ناشطة في الدولة وهو ما يؤكده خلال الجدول السابق تنامي العائدات المتحققة من تزايد إيرادات النقل إذ بلغت سنة 1998 قيمة 3157946 الف بيزو مقارنة بسنة 1995 إذ كانت 35795 ألف بيزو مكسيكي فقط.

كما أن زيادة التدفقات المالية الناجمة عن تقليل كافة القيود والحواجز عن تجارة الخدمات وتحرير عنصر رأس المال في المكسيك وهو ما دعم إلى جانب ما سبق في زيادة استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتوطينها سواء الأمريكية والكندية أو من باقي دول العالم إذ بلغت التدفقات المالية لسنة 1999 وسنة 2000 قيمة

398625904 مليار دولار و491519875 مليار دولار على التوالي بعد أن كانت سنة 1995 بقيمة 227322032 مليار دولار فقط.

كما سجلت عام 1998 الاستثمار الوارد مبلغ679.31 مليار دولار ومن الولايات26.657 مليار دولار وكندا 2.86 مليار دولار؛ و ارتفع الائتمان بقدر 1241752159 الف بيزو؛ في حين انخفضت التدفقات المالية عن العامين السابقين بقيمة طفيفة الى 3157946 مليار دولار اما عن الصادرات نحو الولايات المتحدة وكندا فكانت على التوالي 103001771 الف دولار اما كندا فلاحظنا انخفض في قيمة الصادرات لها لتصبح بقيمة 1519287الف دولار ؛ اما بالنسبة الى السنوات الاخرى فالاستثمارات الوارد في العالم ارتفعت ليصل الى 1.46تريليون دولار في عام 2000، والاستثمارات الولايات 39.35 مليار وكندا 3.86مليار دولار، وكذا في الائتمان و ايرادات النقل والتدفقات المالية والصادرات نحو دول النافتا قد زادت ونمت بشكل ملحوظ خلال السنوات اللاحقة؛ ثم تراجع الاستثمار العالم الوارد في ثلاث الاعوام الموالي لها ليصل في 2003 الى 710.76مليار دولار وفي عام 2004 راجع للانتعاش فقدر ب1.01 تريليون دولار؛ وارتفع ليصل 3.10تريليون دولار وهي اكبر قيمة سجلت له في الفترة المحدودة للدراسة في 2007؛ ثم بقي خلال السنوات الممتدة من 2008 الى2016 يرتفع وينخفض بين قيمة 1و2 تريليون دولار حيث سجلت لعام 2016مبلغ 2.30تريليون دولار.

اما بالنسبة الاستثمارات الولايات المتحدة الامريكية في المكسيك بقيت ترتفع لتصل الى 104.39مليار دولار وهذه قيمة كبيرة حققتها المكسيك في جذب الاستثمارات الامريكية ولكن تراجعت تدريجياً فوصلت الى 8.86مليار دولار ثم ارتفعت بنسبة ضئيلة لتصل في عام 2016 الى 87.64مليار دولار وذلك راجع بدرجة كبيرة لما شهدته هذه الفترة من تقلبات في الأوضاع الاقتصادية خصوصا مع تزامن الفترة لأزمتي اليونان والأزمة الاقتصادية العالمية.

واذا نطرنا الى الصادرات نحو الولايات فقد وصلت في عام 2002الى 141897658الف دولار؛ وكان هناك زيادة ونمو في الاعوام الموالي لها حتى عام 2008سجلت 233522733 الف دولار، و في عام2009 فقد انخفضت الى185101150 الف دولار بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية؛ ثم عادت لتنمو من جديد حيث سجلت في عام 2016 ما قيمته 308864576 الف دولار.

اما بالنسبة للصادرات نحو كندا كانت عام 2010 تبلغ 10685655 الف دولار؛ ثم سجلت انخفاض الى ما قيمته 9758757الف دولار عام 2016. اما المتغيرات الاخرى فقد كانت هي الاخرى في ارتفع، والجدول الموالي يوضح تطور وتنامي التجارة البينية لدول النافتا خلال الفترة من 1995 إلى سنة 2016 كما يلي:

الجدول( 02-03):يوضح تطور التجارة البينية لتجمع النافتا 1995-2016 %

| السنوات | نسبة التجارة |
|---|---|
| **1995** | 38.5 |
| **1996** | 47.6 |
| **1997** | 44.45 |
| **1998** | 45.95 |
| **1999** | 47.45 |
| **2000** | 47.75 |
| **2001** | 48.5 |
| **2002** | 48.9 |
| **2003** | 47.4 |
| **2004** | 45.6 |
| **2005** | 47.8 |
| **2006** | 48.9 |
| **2007** | 46.5 |
| **2008** | 40 |
| **2009** | 43.2 |
| **2010** | 43.8 |
| **2011** | 49.4 |
| **2012** | 51.2 |
| **2013** | 51.8 |
| **2014** | 54 |
| **2015** | 54.8 |
| **2016** | 56 |

**المصدر**: من اعداد الباحثة بالاعتماد على

-عمر مصطفى محمد؛ **التكتلات الاقتصادية الاقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية دراسة تجارب مختلفة**،ط1،مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة ،2014.

https://www.statista.com/search/?q=+Mexico+goods+exports+toU.S+under+NAFTA+from+1994+to+2017+%28in+nominal+million+U.S.+dollars%29&archive=1 05-05-2018

لقد ارتفعت نسبة التجارة البينية داخل تكتل النافتا من 38.5 %عام 1995 الى 48.9% عام 2002؛ ثم بلغت في عام 2007 نسبة 46.5% ؛ كما في الجدول اعلاه ؛ ثم انخفضت لتصل 40 % في عام 2008 ثم بدا في الارتفاع لتصل الى 54 عام 2014 فمنذ دخول الاتفاق حيز التنفيذ فإن تدفقات

التجارة البينية داخل الاقليم سجلت زيادة معتبرة وبصفة خاصة للمكسيك؛ حيث بلغت عام 2016نسبة 56% . ما يعني ان التجارة البينية للدول الأعضاء في الإقليمية الجديدة ذات أهمية نسبية متزايدة وتستحوذ على أكثر من نصف قيمة التجارة الاجمالية لهذه الدول.

وعموما كنتيجة نتوصل اليها من خلال الجدولين السابقين ان المكسيك وجراء دخولها الى اتفاقية النافتا قد تحصلت على أثار ايجابية الاقتصاد إذ جراء تخفيض التعريفة الجمركية، و انتهج سياسات انفتاحيه تدريجياً ادت الى استقطاب وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع المستثمرين فيها وتحسين مناخ الاستثمار عموما وهو ما انعكس على الميزان التجاري محققا بذلك فوائض أكثر مما حققه سابقا.

**ثالثاً: مناقشة النتائج:**

يعتبر تكتل النافتا كتلة اقتصادية عملاقة؛ بما تستأثر به من اجمالي الاستثمارات والتجارة العالمية، والفضل الى الاقتصاد الامريكي، اتفاقية تتمحور فيها ثلاث دول اثنتين من دول المتقدمة والثالث من الدولة النامية؛ المكسيك بلد نامي دخل حيز تنفيد الاتفاقية سنة 1994 فكانت هاته نقطة هامة في مسار الاقتصاد المكسيكي بحيث كان لها اثار عميقة فكانت عمليات الاصلاح الاقتصادي و ترتيبات التحرير التجاري وما ترتب عنه من التزامات بين الاطراف، من تخفيض للتعريفة الجمركية فمع بداية تطبيق النافتا انخفض التعريفة الجمركية المطبقة بين الدول الشريكة مما ادى الى زيادة التدفقات التجارية فيما بينهم .

كما أن انخفاض التعريفة الجمركية بالنسبة للمكسيك لتصل الى 1.02عام 2014 ثم ارتفعت بشكل طفيف لتصل الى 4.45%.اذن للتعريفة أثر معنوي ، في زيادة جذب الاستثمار للمكسيك ويرتفع هذا الاثر في ظل النافتا . وفي نفس السياق خفضت تكاليف النقل لتسهيل عمليات التنقل والتصدير والاستيراد فقد بلغت حركة النقل39.4عام 2003 ثم بدأت تدريجيا بالارتفاع لتصل عام 2016الى 45.86% كما أن حركة رؤوس الاموال والتي تعبر عن الاتفاقيات متعددة الاطراف والتي شملت القروض العامة متعددة الاطراف المضمونة من قبل الحكومة في بداية كانت تبلغ بالمليارات الدولارات لترتفع وتصل 1.49تريليون دولار وبقيت بهذه الوتيرة الى عام 2014لتتراجع وتصل الى 987503مليار دولار وفي عام 2016 تصل الى 332010مليار دولار .اما حركة الائتمان والتي تمثلت في الاقتراض حيث تتزايد بوتيرة منتظمة خلال الفترة 1995الى غاية 2016 أما صافي حركة الصادرات والواردات سجلت عام 1997قيمةسالبة بلغت 8071-مليار دولار أي عجز .

أما في باقي السنوات فكانت هناك ارتفع في قيمة الصادرات والواردات حيث وصلت الى22.02 مليار دولار أي سجلت فائض في السنوات الاخرى واخيرا وفقا للمؤشرات الاقتصادية السابقة؛ و وفقا للدراسات

السابقة تعتبر هاته المتغيرات المذكورة المؤثر في حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في المكسيك ، بالرغم من ان الاستثمارات حققت ازدياد منذ دخول المكسيك الى النافتا حيث حقق ارتفاع محسوسا خلال الفترة المدروسة، حيث فاقت عام 2001 التدفقات 25 مليار دولار بمعدل نمو 58% وعام 2016سجلت التدفقات 28مليار دولار وبالرغم من زيادة في التدفقات ورصيد الاستثمار الاجنبي المباشر الى المكسيك بعد دخول النافتا، الا ان هذه الزيادة لا ترجع الى النافتا وحدها بل توجد طروف ساهمت في هذه الزيادة الحاصلة .

## خلاصة الفصل الثاني :

من ابرز اتفاقيات الاقليمية الجديدة هي: اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية النافتا التي عقدت سنة 1992 ودخلت حيز التطبيق سنة 1994 بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، والتي اثارت جدلا واسعا حول انعكاسات هذه الاتفاقية بالنسبة للمكسيك، في ظل الفروقات الشاسعة بين هذا الأخير والطرفين الآخرين وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية

.وقد قامت هاته المنطقة بإلغاء التعرفة و الحواجز وازالة العقبات كما نصت النافتا في مبادئها على تحرير السلع والخدمات وكذلك تحرير حركة رؤوس الاموال وحركة العمالة والاستثمارات والتي تعد من اهداف السياسة الاقتصادية لمعظم دول العالم بالنظر الى ما تحققه هذه الاستثمارات من زيادة في النمو الاقتصادي لذلك ركزت اتفاقية النافتا على استقطاب تدفقات الاستثمارات الاجنبية وتفعيلها داخل المنطقة وخارجها، كما لاحظنا من خلال الجوانب التنظيمية التي اشتملت عليها اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية النافتا.

وعليه نستخلص في الاخير من خلال دراستنا التحليلية التي تناولنا فيها جميع المتغيرات التي تؤثر على زيادة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر حيث توصلنا الى ان تحرير انتقال رؤوس الاموال في المنطقة اضافة إلى وجود تعريفة جمركية منخفضة بين الدول الأعضاء في التكتل دونا عن غيرها إضافة الى تزايد حركة الواردات والصادرات بين المكسيك والدول الأعضاء، فضلاً عن تخفيض تكاليف النقل بين هذه الدول ووصولها معدلات جد منخفضة؛ من خلال البيانات والعرض السابق يمكن تأكيد على ان النافتا ساعدت المكسيك على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة بشكل واضح وملموس ليس فقط بين المكسيك وشركائها بل بينها وبين باقي دول العالم التي تسعى لاستغلال فرص دخول منتجاتها المصنعة في المكسيك للسوق الأمريكية والكندية بتكاليف أقل مما لو صنعت خارج المكسيك .

# خاتمة عامة

لقد تناولت هذه الدراسة موضوع الإقليمية الجديدة ودورها في جذب وتفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر بدراسة حالة المكسيك خلال الفترة1995-2016؛ وهو موضوع شكل موضوع اهتماما كبيراً من الاقتصاديين، بالنظر إلى أهميتهما المكاسب التي يمكن أن تحققها الدول من ورائهما؛ ومن الضروري في هذا السياق الوقوف على النقاط الأساسية التالية:

-برزت اهمية الاقليمية الجديدة في العالم، حيث لجأت معظم دول العالم إلى إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية لزيادة التنمية الاقتصادية داخليا ومواجهة التحديات الخارجية؛

- الإقليمية الجديدة هي شكل حديث من أشكال التكاملات الاقتصادية بين دول متقدمة ودول نامية، لا يشترط في أعضائها تجانس مستويات التنمية الاقتصادية؛

-فرضت التحولات الاقتصادية العالمية وخاصة ظاهرة الاتفاقيات التجارية الإقليمية في سنوات التسعينيات على الدول السير في مسار الاقليمية الجديدة؛

-يعتبر ظهور تكتل النافتا بين الو.م.أ وكندا والمكسيك بداية توجه الو.م.أ نحو الإقليمية الجديدة، مما أثار تخوفات الدول المتقدمة الأخرى وخاصة الاتحاد الأوروبي، من إمكانية فقدان أسواق الدول النامية، مما أد ى بها إلى التوجه نحو الإقليمية الجديدة.

**نتائج البحث و اختبار الفرضيات:**

من أهم النتائج التي يمكن أن نستخلصها من خلال دراستنا لهذا الموضوع هي:

- **النتيجة الاولى** : ببروز الإقليمية الجديدة وانتهجها من معظم الدول اصبح لها دور فعال ايجابي في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وتفعيله فالنافتا التي تم اسقاط الضوء عليها كاتفاقية اقليمية جديدة اثرت في الاستثمارات الاجنبية المباشرة للدول الاعضاء وخاصة المكسيك حيث كانت هي محل الدراسة فمن خلال حملة المبادئ التي نصت عليها النافتا كانت هي المتغيرات التي ادت الى زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للمنطقة .**وهذا ما يثبت صحة الفرضية العامة الى حد ما؛**

- **النتيجة الثانية:** تعتبر الاقليمية الجديدة محرك للاستثمار الاجنبي المباشر؛ حيث تفضل الشركات الاستثمار في داخل نطاق الدول المتكتلة وذلك لتجنب التعريفة الجمركية المرتفعة والتي تكون مشتركة، وهو ما يزيد الاستثمارات في الاسواق المتكتلة، **وهذا يثبت صحة الفرضية الثانية؛**

- **النتيجة الثالثة:** الاقليمية الجديدة هي التفاف الدول النامية حول دول المراكز؛ اي تجمع بين اقليمين او اكثر وببروزها وانتهجها من معظم الدول اصبحت لها مكانة بارزة في الساحة الدولية، والقول ان الاقليمية الجديدة اصبحت تعد اساس العلاقات الدولية والاقتصادية، يمكن قبوله الى حد ما، بسب ان الدولة المتربع على الاقتصاد العالمي "الولايات المتحدة" ظهرت عليها مخاوف من تكتل الاتحاد الاوروبي مما

جعلها توجها نحو اقامة ترتيبات اقليمية مع دول اخرى ليست متجانس معها يشير إلى أن سعي الدول في انتهاج الاقليمية الجديدة كان من اجل الارتقاء الى مستوى التنافس للدول المتقدمة؛ **يمكن قبول الفرضية الثالثة الى حدما؛**

- **النتيجة الرابعة:** تؤثر اتفاقية النافتا تأثيرا ايجابيا على رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر للمكسيك ؛ فمنذ دخول المكسيك الى حيز اتفاقية النافتا حقق ارتفاعا بالرغم ان هذه الزيادة من الدول الغير اعضاء ؛ ولكن بتنفيد الاتفاقية شهد الاقتصاد المكسيكي زيادة معنوية في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وهذا **ما يثبت الفرضية الرابعة** .

**التوصيات:**

بناءًا على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث يكون بإمكاننا تقديم بعض المقترحات والتوصيات والتي تتمثل فيما يلي:

- بإمكان دول العالم العمل على تفعيل الإقليمية الجديدة مع بعضها البعض؛ حيث يوجد عدة خيارات بان تتكافل الجهود على حدا سواء؛ بسب ان الاقليمية توحي انها ستكون هي التي تقود العلاقات الاقتصادية الدولية؛
- ضرورة العمل الفعلي على الغاء الحواجز الجمركية فعليا وتوحيد السياسات في الاقليمية الجديدة؛
- ضرورة التوجه الى العمل بالإقليمية الجديدة؛
- ضرورة العمل على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر عن طريق الاقليمية الجديدة؛
- ضرورة اتباع سياسة مشتركة بين مختلف الاعضاء في التكتل في تعاملها مع العالم الخارجي .

**آفاق البحث:**

تناولت الدراسة دور الاقليمية الجديدة في جذب وتفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر باتخاذ منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "النافتا" كدراسة حالة مع التركيز على المكسيك كدولة نامية تسعى جاهدة للحصول على فرص تنمية اقتصادها من خلال انضمامها لهذا التكتل، وهذه الدراسة هي جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد كما أنها لا تخلو من النقائص، ونظرا لاتساع الموضوع وقبل طي صفحات هذه الدراسة نود أن نضع بعض العناوين التي قد تكون كأساس لبحوث لاحقة من مثل:

- هل هناك استراتيجية تنموية تطرحها الإقليمية الجديدة في عصر العولمة تكون بديلة عنها ؟
- عند اتباع الاقليمية الجديدة من طرف الدول النامية يجعلها تواجه تحديات العصر الراهن والمستقبل ؟
- ما هو الدور الاساسي الدي تلعبه الدولة النامية عند دخولها الى عالم الاقليمية الجديدة ؟

# قائمة المراجع

## I- المراجع باللغة العربية:

### أولاً: الكتب:


1. سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية :قضايا معاصرة في التجارة الدولية**، ج ا3،ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،2005.
2. موردخاي كريانين، **الاقتصاد الدولي مدخل السياسات**، تعريب مُحَّد ابراهيم منصور، علي مسعود عطية، دار المريخ، الرياض، 2007.
3. محمود الامام، **التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية والتطبيق**، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 2000.
4. كامل بكري، **الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل**، الدار الجامعية، مصر، 2003.
5. عمر مصطفى مُحَّد؛ **التكتلات الاقتصادية الاقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية دراسة تجارب مختلفة**، ط1، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.


### ثانياً: المذكرات والرسائل:


1. بوصبيع صالح رحيمة، **تداعيات الازمة العالمية على اقتصاديات الدول النامية عبر معبر الاقليمية الجديدة منذ 2007 دراسة حالة الجزائر والمكسيك**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2017/2016 .
2. شريط عابد، **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الاورو-متوسطية- حالة دول المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003_2004
3. منور أوسرير، **المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية دراسة نظرية تحليلية**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر، 2006/2005.
4. بجاوي سهام، **الاستثمارات البينية العربية ومساهمتها في تحقيق التكامل العربي**، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005.
5. بوخلجة ابراهيم، **دراسة تحليلية وتقييمية لاطار التعاون الجزائري الاوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الاورو جزائرية دراسة تقييمية لمجموعة من التغيرات الكلية**، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2013/2012.

6. بوصبيع صالح رحيمة، **التكتلات الاقتصادية في ميزان الازمة العالمية دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الازمات والتكتل الاقتصادي دراسة حالة اليونان ضمن الاتحاد الاوروبي**، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة ،2011/2010.

7. صياد شهيناز، **الاستثمارات الاجنبية و دورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة واهرن، 2013/2012.

8. عقبة عبد اللاوي، **الاقليمية الجديدة وآثارها على اقتصاديات الدول النامية دراسة بعض آثار النافتا على المكسيك وبعض الآثار المحتملة للشراكة الاورو متوسطية على الجزائر** ، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2008/2007.

9. مقروس كمال، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي دراسة مقارنة بين التجربة الاوروبية والتجربة المغاربية**، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013.

10. نزراي رفيق، **الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي دراسة حالة تونس الجزائر المغرب** ، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2008/2007.

11. هويدي عبد الجليل، **انعكاسات شراكة الاورو متوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2013/2012 .

12. بوجلخة شوقي، **الاقليمية الجديدة و أثرها على اقتصاديات الدول النامية**، دراسة حالة الجزائر _تونس 2000_2013، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة حمه لخضر، الوادي، 2015/2014.

**ثالثاً: المجلات والملتقيات:**

13. علاوي مُحَّد لحسن، الاقليمية الجديدة المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الاقليمي، **مجلة الباحث**، عدد 07، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2010/2009.

14. زكريا دمدوم، علي العبسي، تطور الفكر التكاملي بين صيغ التكامل التقليدي ونسق الإقليمية الجديدة، **الملتقى الدولي الثاني حول :واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات**، بالمركز الجامعي بالوادي يومي27/26 فيفري2012.

**II- المراجع باللغة الأجنبية وروابط الانترنت:**


15. UNCTAD, Statistics Database Online
16. World Bank, World Development Indicators Database online,
17. https://www.statista.com/search/?q=+Mexico+goods+exports+toU.S+under+NAFTA+from+1994+to+2017+%28in+nominal+million+U.S.+dollars%29&archive=1
18. http://www.inegi.org.mx/sistemas/bie 10-05-2018
19. https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?contextual=aggregate&end=2016&locations=ZJ&start=1993&view=chart10 -05-2018
20. http://www.banxico.org.mx/SieInternet/consultarDirectorioInternetAction.do?sector=3&accion=consultarCuadro&idCuadro=CF807&locale=es10 -05-2018
21. https://www.statista.com/search/?q=+Mexico+goods+exports+toU.S+under+NAFTA+from+1994+to+2017+%28in+nominal+million+U.S.+dollars%29&archive=1 05-05-2018